الإنتربول

التقرير السنوي لعام 2011

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا،بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

190

المحتويات

5 توطئة بقلم الأمين العام

1

6 القيادة
7 منظمة تتنامى
8 اللجنة التنفيذية
10 الجمعية العامة
12 المكاتب المركزية الوطنية
14 الأولويات الاستراتيجية
15 معاملة المعلومات الحساسة

2

16 إدارة البيانات الجنائية
17 الابتكار في مجال التكنولوجيا
19 ربط المزيد من أفراد الشرطة في ما بينهم
20 قواعد البيانات

3

24 الخدمات المقدمة إلى الشرطة
25 العمليات
33 النشرات والتعاميم على الصعيد العالمي
36 مركز العمليات والتنسيق
38 الأنشطة القائمة على بيانات الاستخبار

4

40 بناء القدرات
41 الشراكات الدولية
42 التجديد في مجال التدريب
44 إنماء مهارات الشرطة
47 أفضل الممارسات
48 المؤتمرات الدولية

5

50 المالية
51 خلاصة الوضع المالي
52 بيان الوضع المالي

”إننا بترسيخ أسس الإنتربول وجعله أكثر فائدة، إنما نجعل كل بلد من بلداننا الـ 190 الأعضاء أكثر أمانا.“

الأمين العام
رونالد ك. نوبل

توطئة بقلم الأمين العام

إن بين عالمنا والإنتربول قاسما مشتركا، فبينما نما عدد سكان العالم إلى 7 بلايين نسمة بعد أن أبصر النور مولود جديد في عام 2011، نما عدد البلدان الأعضاء في الإنتربول إلى 190 بعد أن انضمت إليه ثلاثة بلدان جديدة هي جنوب السودان وسانت مارتن وكوراساو.

ويعرض هذا التقرير السنوي صورة عامة عن إنجازات الإنتربول وإنجازات بلدانه الأعضاء أثناء عام 2011 على الصعيدين المؤسسي والعملي، في هذا الوقت الذي نتصدى فيه للجرائم التي تعبر الحدود الوطنية فعليا وافتراضيا. والحجم الحقيقي للتحديات التي تواجهها أجهزة الشرطة الوطنية والمصاعب التي تعترض أعمالها لأكبر بكثير من هذه الإنجازات.

إننا نبدأ هذا العام متطلعين إلى ما ستشهده منظمتنا في المستقبل، حيث سنحتفل رسميا بحدث غير مسبوق ألا وهو الإعلان عن بناء مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة. وفي شهر أيلول/سبتمبر، أطلق مركز العمليات والتنسيق الجديد في بوينس آيرس (الأرجنتين) عملياته، مما يشكل خطوة أخرى صوب دعم عملياتنا عالميا.

وإن أدوات الإنتربول وخدماته توفر الدعم إلى الشرطة في جميع أنحاء العالم كل يوم من أيام السنة. وتقصّى أفراد الشرطة قاعدة بياناتنا مليوني مرة يوميا، وأُوفد 16 فريقا متخصصا لتقديم المساعدة بعد حصول اعتداءات إرهابية وتحطم طائرة وللتحضير لفعاليات بارزة.

وعشنا نشوة النجاح الذي حققته البلدان الأعضاء في الإنتربول من التعاون الدولي الذي تجسد في عمليات مثل عملية إنفراريد التي أفضت إلى اعتقال أو معرفة مكان 61 فردا من الفارين المطلوبين لارتكاب جرائم تشمل القتل العمد والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاعتداء على الأطفال، وعملية بانجيا التي أثمرت عن إغلاق عشرات الآلاف من المواقع الإلكترونية التي باعت أدوية مقلدة وغير مشروعة تجاوزت قيمتها 6 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، نمضي في إرساء تحالفات استراتيجية جديدة. فبفضل توفر موارد من مصادر خارجية، أمكننا الشروع في تنفيذ ثلاثة مشاريع واسعة النطاق لمكافحة التهديدات الإشعاعية والنووية والجرائم البيئية والقرصنة البحرية، في حين أن برنامج التدريب العَشري الرائد الذي أُطلق مع الفيفا لترسيخ مبدأ النزاهة في عالم الرياضة سيشكل نموذجا يُحتذى في أنشطتنا في المستقبل.

وما كان لأي مما تقدم أن يتحقق لولا الدعم اللامحدود الذي تلقيناه من رئيسنا ولجنتنا التنفيذية ومكاتبنا المركزية الوطنية في جميع البلدان الأعضاء ومكاتبنا الإقليمية وكل موظف في المنظمة. وما الاعتراف المتنامي في المحافل الدولية بدور الإنتربول الهام إلا شهادة على إيمانها بالولاية المنوطة به.

إن العام الذي انتهى والإنجازات التي حققناها يدفعاني، إذ أفكر فيهما، إلى استخلاص نتيجة واحدة: إن ثقتي بقوة الإنتربول، شأنها شأن هذا العالم الذي تعهدنا بحمايته، لا تنفك تنمو.

رونالد ك. نوبل
الأمين العام للإنتربول

1. القيادة

تعكس أولويات الإنتربول البعيدة المدى ومشاريعه الابتكارية القدرات الهائلة التي تمتلكها المنظمة للتصدي للتحديات التي تواجهها الشرطة الدولية. وإن الإنتربول، بفضل هيئاته الإدارية التي تزوده بتوجيهات وإرشادات استشرافية، يتمتع بالطاقات التي تمكّنه من قيادة عمليات مكافحة التهديدات الإجرامية التي بدأت تظهر في القرن الحادي والعشرين.

منظمة تتنامى

فيديو عن وثيقة سفر الإنتربول

فيديو عن مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار

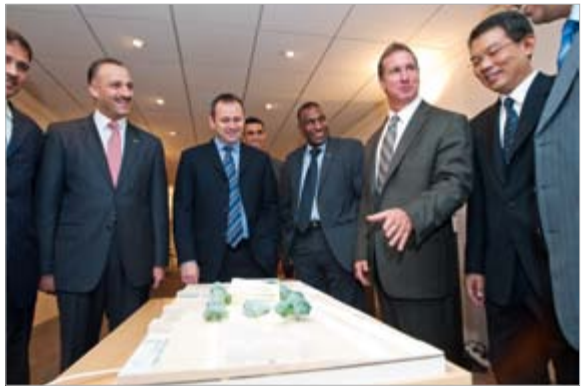

▲ الفريق العامل المعني بمجمّع الإنتربول العالمي للابتكار يستعرض التصميم

إنشاء مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار يتواصل

يتواصل العمل على توسيع أنشطة وبنية مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، وهو أحدث مركز للبحوث والتنمية من المقرر افتتاحه في عام 2014. وانتهى استحداث بنية المركز الداخلية وتحديد موقعه ضمن إطار تشكيلة الإنتربول العامة. وحينما تبدأ غرفة عمليات مركز العمليات والتنسيق أعمالها في المجمّع، ستمنح المنظمة الدعم على مدار الساعة بالتزامن مع مركز العمليات والتنسيق في كل من الأمانة العامة والمكتب الإقليمي في بوينس آيرس الذي فُتح في عام 2011.

ومن أبرز مميزات المجمّع العالمي إدارة الابتكار والبحث والأمن الرقمي التابعة له التي أنشئت لمكافحة الخطر المتزايد الذي تمثله الجريمة السيبيرية. ولضمان امتلاك هذه الإدارة كل ما يلزمها لتلبية احتياجات أجهزة إنفاذ القانون والشركاء في هذا القطاع، التمس الإنتربول المشورة من أصحاب المصلحة المتعاونين معه وذلك عبر عملية استشارية بشأن الجريمة السيبيرية.

إضافة إلى ذلك، قدم الفيفا وهو الهيئة العالمية المعنية بتنظيم شؤون كرة القدم هبة غير مسبوقة بلغت 20 مليون يورو توزع على عشر سنوات لاستحداث جناح للفيفا في المجمّع العالمي يُعنى بالتدريب على مكافحة الفساد لاستهداف المراهنات غير المشروعة والتلاعب بنتائج المباريات جزئيا أو كليا.

مبادرة وثيقة السفر

في سبيل تمكين موظفي الإنتربول من السفر إلى الخارج بمهام رسمية بدون الحاجة إلى تأشيرة، أصدر الإنتربول أول وثيقة سفر له وهي كناية عن جواز سفر إلكتروني وهوية إلكترونية. وحتى تاريخه، اعترف نحو 35 بلدا من البلدان الأعضاء بوثيقة السفر هذه، وينظر 70 بلدا آخر في الطريقة المناسبة للموافقة عليها في إطار قوانينه المتعلقة بالتأشيرات. ونُظم احتفال أثناء الجمعية العامة تقديرا للبلدان التي اعترفت بوثيقة السفر وأعفت حملتها من التأشيرة لدخولها.

تنوع الموظفين مرآة للبلدان الأعضاء في الإنتربول

بلغ عدد العاملين في الأمانة العامة والمكاتب الإقليمية في نهاية عام 2011 ما قدره 673 شخصا من 98 جنسية مختلفة. وبلغت نسبة النساء منهم 41 في المائة (275 موظفة). وبلغت نسبة تغير الموظفين 13 في المائة أثناء عام 2011، إذ انضم إلى المنظمة 82 موظفا وغادرها 89 آخرون. وفي عام 2011 انضم إلى الملاك موظفون من جنسيتين جديدتين على المنظمة هما الإستونية والزامبية.

اللجنة التنفيذية

تنتخب الجمعية العامة الأعضاء الثلاثة عشر للجنة التنفيذية التي يرأسها رئيس الإنتربول. وتوفر اللجنة التوجيهات والإرشادات للمنظمة وتشرف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

استعرضت اللجنة التنفيذية وبحثت أثناء الدورات الثلاث التي عقدتها في عام 2011 عدة مسائل بارزة هي:

- توجه المنظمة الاستراتيجي؛
- معايير معاملة المعلومات الشخصية؛
- ميزانية عام 2012؛
- آخر المعلومات المتعلقة بتحسين قواعد البيانات الجنائية؛
- توصيات الفريق العامل المعني بتعزيز الوضع القانوني للنشرات الحمراء على الصعيد الدولي؛
- التقدم المحرز في مجال تنفيذ المشاريع الهامة مثل مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار.

وانتخب في هذه الهيئة القيادية في عام 2011 عدد من المندوبين الجدد الذين يمثلون جميع مناطق العالم. وانتخب أدامو أبوبكر محمد (نيجيريا) وأوسكار أدولفو نارنخو تروخيّو (كولومبيا) نائبين للرئيس، وتسلم أيضا مندوبون جدد عن أفريقيا والأمريكتين وأوروبا مناصبهم.

▲ الرئيس كو بون هوي في اجتماع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية

تيموثي أ. وليامز
(الولايات المتحدة)
مندوب عن الأمريكتين

فرنسيسكو خيل مونتيرو
(إسبانيا)
مندوب عن أوروبا

أدامو أبوبكر محمد
(نيجيريا)
نائب الرئيس لأفريقيا

كو بون هوي
(سنغافورة)
الرئيس

أوسكار أدولفو نارنخو تروخيّو
(كولومبيا)
نائب الرئيس للأمريكتين

نوبويوكي كاواي
(اليابان)
مندوب عن آسيا

إيمانويل غاساناً
(رواندا)
مندوب عن أفريقيا

ماركوس فاسكيس ميسا
(شيلي)
مندوب عن الأمريكتين

طارق كوسا
(باكستان)
مندوب عن آسيا

ميراي باليستارازي
(فرنسا)
نائبة الرئيس لأوروبا

رونالد ك. نوبل
(الولايات المتحدة)
الأمين العام

سانّا بالو
(فنلندا)
مندوبة عن أوروبا

فتح الرحمن عثمان
(السودان)
مندوب عن أفريقيا

بيتر ياب آلبرسبرغ
(هولندا)
مندوب عن أوروبا

الجمعية العامة

عُقدت الدورة الـ 80 للجمعية العامة في هانوي (فييت نام) في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحضرها نحو 630 من رؤساء الشرطة وكبار المسؤولين في أجهزة إنفاذ القانون توافدوا من 142 بلدا.

وعقب الترحيب بانضمام ثلاثة بلدان جديدة إلى المنظمة هي جنوب السودان وسانت مارتن وكوراساو، مما رفع عدد البلدان الأعضاء إلى 190 بلدا، عرضت الجمعية للتقدم الذي شهدته أبرز المشاريع التي وافقت عليها في دورتها السابقة. ونظمت احتفالا تقديرا للبلدان التي اعترفت بوثيقة سفر الإنتربول، وشددت من جديد على دعمها لمجمّع الإنتربول العالمي للابتكار الذي يبنى حاليا في سنغافورة.

وتناولت الجمعية طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة بالعمل الشرطي الدولي والطبيعة المتغيرة للجريمة. واعتمدت عددا من القرارات وعدة مقررات هامة شملت ما يلي:

- التصميم على تسجيل نظام الإنتربول الأساسي لدى الأمم المتحدة لرفع مكانته عالميا وتعزيز التعاون مع هيئات دولية أخرى؛
- تشجيع البلدان الأعضاء على استخدام الأدوات التي يوفرها الإنتربول عبر برنامج الأسلحة النارية أمثل استخدام؛
- إقرار مجموعة جديدة من القواعد التي تحكم استخدام النشرات الحمراء بغية تعزيز مكانتها الدولية وفعاليتها؛
- إطلاق مبادرة "بريداتر" المشمولة ببرنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية في سبيل إنقاذ النمور المتبقية في العالم من الانقراض؛
- وضع برنامج فاعل لمكافحة القرصنة البحرية؛
- الموافقة على القرارات التي تحث على تبني استراتيجية عالمية لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا عن طريق الإنترنت وللدفاع عن مصلحة هؤلاء الضحايا الصغار.

معاً

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة، وهي الهيئة الإدارية العليا للإنتربول، من مندوبين يمثلون جميع البلدان الأعضاء. وهي تجتمع مرة في السنة لاتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة للمنظمة ومواردها وأساليب عملها وشؤونها المالية وبرامجها. ولكل بلد صوت وجميع الأصوات متساوية.

المكاتب المركزية الوطنية

في كل بلد من البلدان الأعضاء في الإنتربول مكتب مركزي وطني يعمل فيه موظفون وطنيون لإنفاذ القانون. ويشكل المكتب صلة الوصل بين جهاز شرطة وآخر ومع شبكة الإنتربول العالمية، مما يتيح للبلدان الأعضاء العمل معا على نحو أكثر فعالية لإجراء التحقيقات عبر الحدود.

نظرة مباشرة على المكاتب المركزية الوطنية

إن المكاتب المركزية الوطنية، التي تشكل امتدادا للإنتربول في كل بلد من بلدانه الأعضاء، أدت دورا حيويا في تنفيذ أنشطتنا وفي تحقيق إنجازاتنا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إنقاذ أطفال تم الاتجار بهم للعمل القسري واعتقال فارين دوليين مطلوبين لارتكاب جرائم كالسطو المسلح والاغتصاب والقتل العمد.

ويضطلع موظفو المكاتب المركزية الوطنية بدور صلة الوصل بين جهاز الشرطة الوطني وشبكة قواعد بيانات الإنتربول. ويستفيد المسؤولون على نحو تام من صلة الوصل المباشرة هذه عبر تحميل بيانات عن سمات البصمة الوراثية والمركبات المسروقة وتنزيلها بصفة مباشرة في قاعدة بيانات الإنتربول. وإن توسيع نطاق الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ليشمل الموظفين العاملين في الميدان أتاح لهم إجراء مطابقات والحصول على ردود فورية من مواقع نائية من ضمنها المطارات ومراكز العبور الحدودية.

المؤتمرات الإقليمية

لا بد من أن تتعاون الشرطة على الصعيد الإقليمي لمعالجة الجرائم التي تشهدها كل منطقة جغرافية دون سواها. وتُعقد مؤتمرات الإنتربول الإقليمية مرة سنويا في أوروبا ومرة كل سنتين في أفريقيا والأمريكتين وآسيا.

وفي عام 2011، استضافت مالطة المؤتمر الإقليمي الأوروبي الأربعين، واستضافت بوتسوانا المؤتمر الإقليمي الأفريقي الحادي والعشرين، واستضافت أروبا المؤتمر الإقليمي الحادي والعشرين للأمريكتين. وناقش المندوبون مسائل معينة شملت مكافحة الجريمة المنظمة وتمتين أواصر التعاون مع الشركاء الإقليميين وتنامي ظاهرة بيع المنتجات الصيدلانية غير المشروعة.

▲ المؤتمر الإقليمي الأوروبي الأربعون في مالطة

التعـــاون

مؤتمر رؤساء المكاتب المركزية الوطنية

يجتمع كبار ضباط الشرطة التابعون للبلدان الأعضاء في الإنتربول مرة في السنة لبحث مسائل عالمية ذات صلة بالجرائم. وحضر المؤتمر السنوي السابع، الذي عقد في ليون، نحو 250 مندوبا من زهاء 150 بلدا ناقشوا خطة لتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالقرصنة البحرية وأعربوا عن تأييدهم لاستحداث برنامج لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي.

الأولويات الاستراتيجية

إن المجموعة الشاملة من الأولويات التي أقرتها الجمعية العامة في عام 2010 ما فتئت تشكل إطارا محدد الأهداف ودقيقا لتوجيه أعمال الإنتربول. وتمثل الأولويات الاستراتيجية الأربع والأولويتان المؤسسيتان الإطار الذي يوجه برامج المنظمة الابتكارية وعملياتها وأنشطتها.

شبكة الاتصالات العالمية المأمونة

تشكل شبكة I-24/7 الإطار التقني الذي يتيح تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات والتحقيقات بشكل آني على الصعيد العالمي. وهي تربط موظفي الشرطة في المكاتب المركزية الوطنية في البلدان الأعضاء الـ 190 وأولئك العاملين في خط المواجهة بالأمانة العامة وتمكنهم من الاطلاع على المعلومات الوفيرة المخزونة في قواعد بياناتها. ولتحسين كفاءة الشبكة وفعاليتها، سيواصل الإنتربول توسيع نطاقها لتصل إلى أفراد الشرطة في الميدان وتحسين جوانبها المتعلقة بتبادل البيانات.

توفير الدعم على مدار الساعة لأجهزة الشرطة وإنفاذ القانون

إن الإنتربول قادر، في حال وقوع جرائم أو اعتداءات إرهابية أو كوارث طبيعية خطيرة، على أن يوفر فورا الخبراء والدعم على مدار الساعة. وسيواصل مركز العمليات والتنسيق الذي يمتلك غرفة عمليات في كل من ليون وبوينس آيرس الاهتمام بمسائل إيفاد أفرقة الخبراء المتخصصين، وتقديم المساعدة العملية، والسعي لتقليص الفترة الفاصلة بين طلب المساعدة وتقديمها، وتحسين طريقة تلبية احتياجات البلدان الأعضاء.

بناء القدرات

تشمل مهام الإنتربول جوانب حيوية عدة منها ضمان امتلاك الشرطة المهارات اللازمة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. والمنظمة، عبر برنامج بناء القدرات الشامل الذي تنفذه، ستستثمر الخبرات الموجودة لدى بلدانها الأعضاء وشركائها في القطاعين الخاص والعام لتنفيذ برامج تدريبية جديدة وحديثة ووضع معايير موحدة، وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تزويد الشرطة بالقدرات التي تمكّنها من مواجهة التهديدات الإجرامية بفعالية.

كشف الجرائم والمجرمين

يعمل الإنتربول بجهد لتوفير أفضل الخدمات في مجالي قواعد البيانات وأدوات التحليل لمساعدة الشرطة على كشف الجرائم والمجرمين. وتواصل المنظمة تحسين نوعية البيانات المتوفرة وزيادة كميتها، وتعزيز قدرات التحقيق، وتوفير مزيد من الدعم للبلدان الأعضاء لتحديد مكان الفارين والمجرمين الدوليين والقبض عليهم.

استمرارية الأعمال واستدامتها

لا بد من أن يكون لدى أي منظمة خطة عمل متينة وبعيدة المدى. ولن يكف الإنتربول عن ترسيخ بناه التحتية الأساسية، وتعيين أفراد من ذوي المهارات العالية وموظفين دوليين من خلفيات متنوعة، ومواصلة تطوير نموذج عمله والتعريف على نحو أفضل بموقعه كقائد في مجال إنفاذ القانون على الصعيد العالمي.

الأسس القانونية

يتعين أن تمتلك أي منظمة دولية مثل الإنتربول الأسس القانونية الصلبة التي تكفل لها القدرة على تزويد بلدانها الأعضاء بأفضل أنواع الدعم الممكنة. ولتمتين أسسه هذه، سيسعى الإنتربول لانتزاع المزيد من الاعتراف من المجتمع الدولي، ومنح موظفيه والمعنيين بإنفاذ القانون العاملين لديه الامتيازات والحصانات، والحث على التقيد بقواعده وأنظمته.

معاملة المعلومات الحساسة

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

تشكل معاملة البيانات الشخصية مثل الأسماء وبصمات الأصابع وسمات البصمة الوراثية جزءا لا يتجزأ من مهام المنظمة. ولجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول هيئة مستقلة مهمتها التأكد من أن معاملة كل البيانات تتفق مع الأنظمة القانونية، وإسداء المشورة بشأن إدارة المعلومات الشخصية، ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات المحفوظة في ملفات الإنتربول.

وشاركت اللجنة في مراجعة قواعد الإنتربول الخاصة بمعاملة المعلومات الشخصية وأقرت النظام الجديد لمعاملة البيانات الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

المكتب المعني بالسرية

يتولى المكتب المعني بالسرية، الذي أنشئ في عام 2011، إدارة عملية تطبيق إجراءات حماية السرية المعتمدة في الإنتربول. والمعلومات الشرطية الواردة عبر قنوات الإنتربول تصنَّف في ثلاث فئات وفقا لمدى حساسيتها وتطبَّق تدابير مختلفة لحماية أمن المعلومات ومنع كشفها بدون إذن.

ويعمل المكتب على ضمان اتباع الإجراءات اللازمة عند معاملة المعلومات الشرطية، ويهتم بتلقي المعلومات "السرية" – وهو أرفع مستويات التصنيف – وتسجيلها وإحالتها والاطلاع عليها.

2. إدارة البيانات الجنائية

تتيح السبل التقنية الابتكارية لأجهزة الشرطة إحالة المعلومات الحيوية باستخدام شبكة الاتصالات المأمونة I-24/7 التي تصلها مباشرة بقواعد البيانات الشرطية التي لدى الإنتربول. ويتيح تطور التكنولوجيا لأفراد الشرطة العاملين في الميدان الاتصال عن بعد بقواعد البيانات هذه، والمنظمة ماضية في توسيع نطاق خدماتها لا بل خلق أدوات أخرى لتلبية احتياجات أجهزة إنفاذ القانون التي لا تنفك تتغير.

الابتكار في مجال التكنولوجيا

المجموعة العالمية للمنتجات

إن هذه المجموعة هي أداة إلكترونية جديدة يستخدمها المحققون لتبادل المعلومات المتصلة بالاتجار بالبشر مع نظرائهم في العالم أجمع. وهي تتضمن إطارا من المعلومات الوفيرة المنشورة على موقع الإنتربول المأمون حيث يستطيع المحققون نشر جميع أنواع المعلومات المتعلقة بحالات محددة من الاتجار بالبشر وبهذه الظاهرة عامة والاطلاع عليها. وحتى تاريخه، حمّل زهاء 30 بلدا معلومات جديدة إلى هذا الإطار. وأنشأ الإنتربول أيضا وحدة برامج تعليمية على الإنترنت لتدريب المحققين على كيفية إضافة معلومات إلى هذا الإطار والبحث فيه، وذلك للحث على استخدام هذه الأداة بأكثر الطرق فعالية.

وتتضمن المجموعة العالمية للمنتجات طائفة متنوعة من المعلومات من بينها معلومات عن منحى الاتجار بالبشر؛ والشبكات الإجرامية المعروفة الضالعة في الاتجار بالبشر أو تهريبهم؛ وطرائق عمل المتاجرين بالبشر المعروفة؛ وتقارير أجهزة إنفاذ القانون؛ والقوانين الجنائية والتشريعات التي تحكم جرائم الاتجار بالبشر؛ والجهات الوطنية المعنية بمسائل مكافحة الاتجار؛ والتقارير الإعلامية؛ ونتائج القضايا الجنائية التي بُتّ فيها وخطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

خطوط هاتفية مأمونة

إن امتلاك شبكة من الخطوط الهاتفية عبر الإنترنت يضمن حماية كل الاتصالات الهاتفية من احتمال اختراقها من جانب القراصنة. وتوفر هذه الشبكة خطوط اتصالات مباشرة بين المكاتب المركزية الوطنية والأمانة العامة، ولا تستتبع أي تكاليف إضافية لأنها تستخدم الإنترنت.

ويجري حاليا تحسين شبكة الخطوط الهاتفية تمهيدا لتركيب الهواتف عبر الإنترنت. وتعمل هذه الهواتف عبر الإنترنت بدلا من الخطوط الهاتفية التقليدية. وستُربط هواتف الإنتربول بخطوط شبكة I-24/7. وأدخلت مكاتب الإنتربول في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي تحسينات على شبكتها الهاتفية لكي تتكيف مع نظام الهواتف الجديدة. وحتى تاريخه، أصبحت هذه الهواتف متوفرة في المكاتب الإقليمية الستة والمكاتب المركزية الوطنية في جورجيا ورواندا وشيلي وستصبح متوفرة في 20 مكتبا من المكاتب المركزية الوطنية في عام 2012.

ضمان الربط الدائم بشبكة I-24/7

لا بد من أن تبقى السبل التقنية التي تربط المكاتب المركزية الوطنية بشبكة I-24/7 تعمل بدون انقطاع. ولضمان الوصول إلى هذه الشبكة، حتى إذا طرأ عطل فني أو حدث اعتداء بقصد الإيذاء، يربط الإنتربول مكاتبه المركزية الوطنية باستخدام شبكة خاصة افتراضية بين الموقع الإلكتروني والآخر. وكل من هذه المكاتب موصول بمركزي بيانات في الوقت نفسه، فإذا انقطعت أو تعطلت الصلة بأحدهما، تُستخدم الصلة الثانية كحل احتياطي وتبقى الشرطة قادرة على الوصول إلى قاعدة بيانات الإنتربول.

منظومة I-LINK

في وسع المكاتب المركزية الوطنية والمستخدمين المخولين القيام مباشرة بتقديم البيانات الجنائية وإدارة التقارير التي يقدمونها وذلك عبر استخدام منظومة I-link التي هي كناية عن نظام إلكتروني لتبادل المعلومات. وإن تحكم أفراد الشرطة ببياناتهم يضمن أن هذه البيانات كاملة وموحدة ومتوفرة لجميع البلدان الأعضاء، مما يتيح للمحققين تبيان الصلات الموجودة بين قضايا تبدو في الظاهر غير متصلة.

ومنذ عام 2010، بدأت توفَّر عن طريق هذه المنظومة استمارات موحدة لإصدار النشرات الحمراء والتعاميم بحق الأشخاص المطلوبين، في حين أن النشرات الزرقاء والصفراء والخضراء وسائر التعاميم بدأت توفَّر عن طريقها منذ عام 2011. وفي الوسع إرسالها بلغات المنظمة الرسمية الأربع. وارتفع الطلب على النشرات بحوالى 32 في المائة منذ أن بدأ نشر الاستمارات على منظومة I-link في عام 2009، ونُشرت كل التعاميم تقريبا عن طريقها.

والعمل جار حاليا على استحداث صيغة محسنة من محرك البحث في المنظومة. وإن تشغيلها يساعد المكاتب المركزية الوطنية على البحث في بيانات الإنتربول الجنائية بالأحرف العربية.

الربط الدائم

بشبكة I-24/7

تربط شبكة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة التي تدعى I-24/7 بين أفراد إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء وبينهم وبين قواعد بيانات المنظمة وخدماتها. ويمكن للجهات المخولة استخدامها لإرسال المعلومات الشرطية الحساسة على مدار الساعة. وتتيح هذه الشبكة الاطلاع على قواعد بيانات الإنتربول الجنائية وفي وسع الشرطة البحث فيها والتحقق من بياناتها بشكل فوري من أي موقع موصول بها.

ربط المزيد من أفراد الشرطة في ما بينهم

يتعين على الشرطة، لكي تكون على أقصى قدر ممكن من الفعالية، أن تمتلك الأدوات اللازمة لاستخدام شبكة I-24/7 والاطلاع على قواعد بيانات الإنتربول من مواقع بعيدة، وبالتالي يبقى توسيع نطاق الوصول إليها ليتجاوز المكاتب المركزية الوطنية أمرا ذا أولوية.

وفي وسع أفراد أجهزة إنفاذ القانون العاملين في الميدان الوصول إلى قواعد بيانات الإنتربول باستخدام المنظومتين الإلكترونيتين: منظومة مايند للوصول إليها عن طريق أجهزة نقالة، ومنظومة فايند للوصول إليها عن طريق أجهزة موجودة في مواقع ثابتة. وأصبح لدى 57 بلدا هذه التكنولوجيا التي أحيل عبرها في عام 2011 ما يربو على 16 مليون رسالة.

وفي إطار مشروع "إيركوب" الرامي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات على طول الطرق المستخدمة لنقلها، بدأت أفرقة تؤسس لنصب شبكة I-24/7 في مطارات في السنغال والرأس الأخضر ومالي. ونُصبت أيضا منظومتا مايند وفايند في مطارات في السنغال وغينيا الاستوائية.

ولضمان امتلاك البلدان صلة تقنية متينة وموثوقة بشبكة I-24/7، جدّد الإنتربول وحدّث وصلات الإنترنت في 40 مكتبا من المكاتب المركزية الوطنية في آسيا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، ونصب شبكة I-24/7 جديدة في 36 مكتبا منها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي إطار جهود مشتركة مع رابطة قادة الشرطة في جنوب شرق أوروبا، تم توسيع نطاق تقديم أدوات الإنتربول وخدماته ليتجاوز المكاتب المركزية الوطنية ويشمل نقاط ضبط الحدود في البوسنه والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا، وتلقى أفراد الشرطة التدريب على استخدامها.

وبدأت فييت نام توفر أدوات الإنتربول لمراكزها الحدودية في سياق البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بالهجرة وإدارة الحدود. والغرض من هذا البرنامج هو تعزيز قدرة موظفي الهجرة والأفراد المعنيين بضبط الحدود في جنوب شرق آسيا وذلك على المستويات العملية والمؤسسية والمهنية.

وأقيمت صلة مأمونة تربط شبكات حواسيب الإنتربول ويوروبول، مما يبسّط تبادل هاتين المنظمتين الشرطيتين للمعلومات الجنائية المتعلقة بالعمليات وبالاستراتيجية.

قواعد البيانات

بلغ عدد التقصيات التي أجرتها البلدان الأعضاء في الإنتربول في قواعد بياناته الجنائية في عام 2011 زهاء بليون تقص.

القرصنة البحرية

تتضمن قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالقرصنة البحرية ما يربو على 4 000 وثيقة من المعلومات الشخصية التي قدمتها أجهزة إنفاذ قانون وشركاء القطاع الخاص العاملون في النقل البحري عن القراصنة ومموليهم؛ وأرقام هواتف القراصنة وبيانات المكالمات الهاتفية؛ وحوادث اختطاف السفن؛ والسفن والفِدى التي دُفعت.

وأنشأ الإنتربول سجلا رقميا يتضمن صور أكثر من 300 فرد يشتبه في أنهم قراصنة، قدمتها أجهزة إنفاذ للقانون ومؤسسات عسكرية. وترسَل هذه الصور إلى شركاء المنظمة في مجال مكافحة القرصنة وتستخدَم لدى أخذ إفادات الرهائن للمساعدة على الكشف عن هوية المعتدين عليهم.

وبدأت في شهر أيلول/سبتمبر 2011 تجربة مشروع لإنشاء قاعدة بيانات عن السفن المسروقة والمشبوهة. ويعكف خبراء من خمسة بلدان تم اختيارها على بحث الإطار التقني الخاص بتحميل البيانات المتعلقة بالسفن ومحركات السفن المسروقة.

وثائق السفر والهوية

يشكل مركز المعلومات عن وثائق السفر والهوية التابع للإنتربول مخزنا لثلاث قواعد بيانات تتعلق بوثائق السفر والهوية. وتتضمن قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة سجلات عن أكثر من 31 مليون وثيقة أفيد بأنها فُقدت أو سُرقت. ويتيح نظام EdisonTD للسلطات المعنية بضبط الحدود والهجرة الاطلاع على أمثلة على وثائق سفر حقيقية لمساعدتها في الكشف عن الوثائق المزورة، إذ إنه يشتمل على أكثر من 3 000 سجل بوثائق وردت مما يربو على 206 بلدان. وأطلقت مجموعة الثمانية نظام Dial-Doc الذي يتيح لها تبادل التنبيهات لدى كشفها عن طرائق جديدة يستخدمها المزورون لتزوير الوثائق.

وثمة إطار بحث رابع معروف باسم TDAWN (وثائق السفر المرتبطة بالنشرات) يتيح للسلطات المعنية بضبط الحدود مقارنة المعلومات الواردة في جواز السفر بالنشرات الصادرة عن الإنتربول لمعرفة ما إذا كان حامله مشمولا بنشرة حمراء أو صفراء أو نشرة خاصة صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستضاف النشرتان الزرقاء والخضراء إلى هذا الإطار في عام 2012. وهو متاح لكل البلدان الأعضاء التي تستخدم منظومتي فايند ومايند ولديها التطبيقات اللازمة لاعتماده.

صور عن الاعتداء جنسيا على الأطفال

تمكن المحققون من الكشف حتى تاريخه عن هوية 2 511 ضحية من 46 بلدا وهوية 1 388 من الجناة وذلك بفضل قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال. وتم تدريب 238 محققا على استخدام قاعدة البيانات هذه ولدى 34 بلدا وحدات متخصصة موصولة بها. وإن الصيغة الحالية لقاعدة البيانات هذه، التي تمولها مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، أُطلقت في شهر آذار/مارس 2009. وهي تتيح لمستخدميها المخولين في البلدان الأعضاء الاطلاع على قاعدة البيانات بشكل مباشر وآني، مما يوفر ردودا فورية على التقصيات.

اقتفاء أثر الأسلحة

الأسلحة النارية

يعمل الإنتربول حاليا على استحداث المخزن الأول من نوعه عالميا إذ سيتضمن معلومات عن الأسلحة النارية المسروقة أو المفقودة. وسيتيح هذا النظام للمحققين، ما إن يصبح جاهزا للاستخدام، البحث في البيانات المتوفرة عن الأسلحة النارية المسروقة أو المفقودة أو المتاجر بها بشكل غير مشروع، وذلك لتحديد ما إذا كان الإنتربول قد تلقى معلومات من بلد آخر من البلدان الأعضاء عن السلاح الذي صادرته. ويمول هذا المشروع الاتحاد الأوروبي.

أما شبكة الإنتربول للمعلومات البالتسية فهي بمثابة إطار دولي لتبادل المعلومات البالتسية ومقارنتها وهي تحتوي على أكثر من 100 000 وثيقة. ويمكن للمحققين الكشف في غضون دقائق معدودة عن الصلات القائمة بين رصاصتين عُثر عليهما في مسرحي جريمة مختلفين ولا علاقة ظاهرة بينهما.

قواعد البيانات

البيانات الاسمية

تتضمن قاعدة البيانات هذه سجلات عن مجرمين دوليين معروفين وأشخاص مفقودين وجثث مجهولة الهوية. وأجرت الجهات المخولة استخدامها تقصيات فيها بما معدله أربع مرات في الثانية في عام 2011.

بصمات الأصابع

تشتمل قاعدة البيانات هذه على محرك بحث ضخم يتيح إجراء أكثر من 1 000 مقارنة يوميا. وتتلقى الجهات المخولة استخدامها نتائج بحثها في غضون 10 دقائق، وهي الفترة التي يستغرقها الحصول على الرد.

وثائق السفر المسروقة والمفقودة

ازداد حجم قاعدة البيانات هذه بشكل هائل منذ إنشائها، إذ أضيف إليها يوميا في السنوات الخمس الأخيرة نحو 10 000 سجل جديد. وأجرى مستخدموها 21 تقصيا فيها في الثانية أثناء عام 2011.

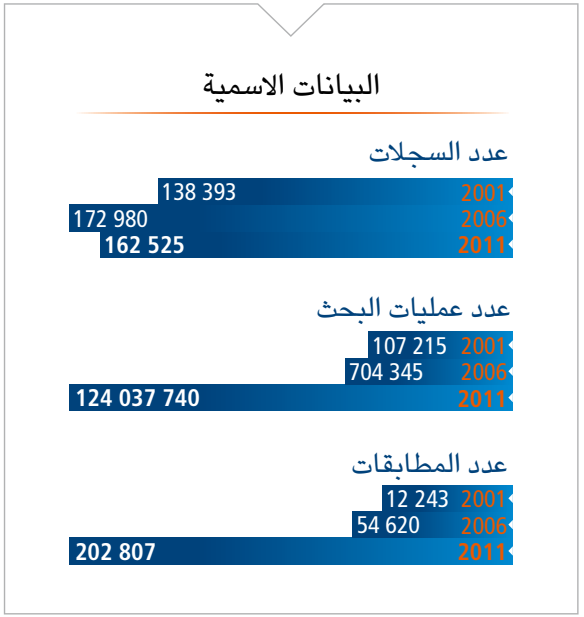

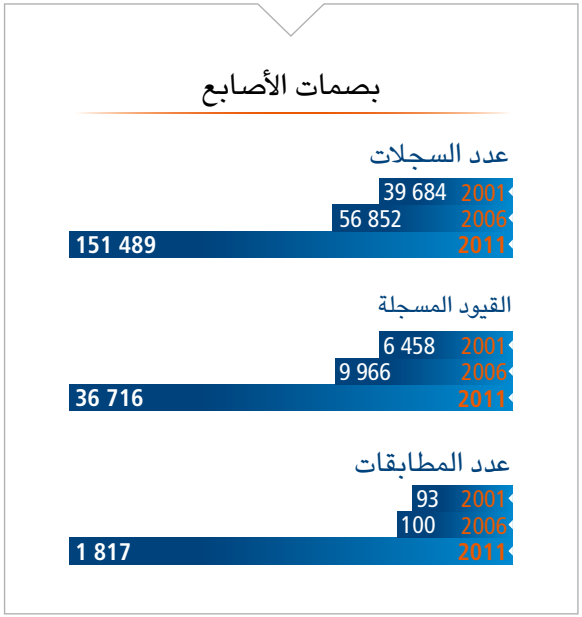

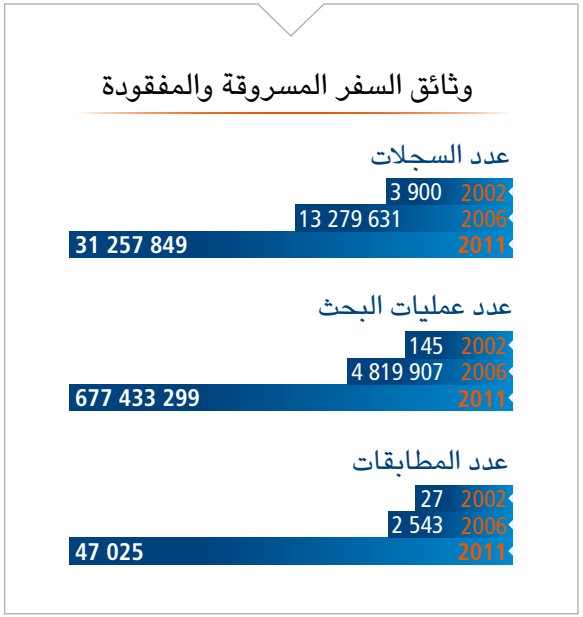

قواعد البيانات

المركبات الآلية المسروقة

تتضمن قاعدة البيانات هذه معلومات عن المركبات الآلية التي أفاد بسرقتها 127 بلدا من البلدان الأعضاء أجرت أكثر من 40 مليون عملية بحث في قاعدة البيانات هذه في عام 2011. وأفضت عمليات البحث هذه إلى خمس مطابقات في الساعة.

الأعمال الفنية

في عام 2011 مُنح أكثر من 2 200 جهة من 80 بلدا شملت هيئات جمركية وسلطات حكومية ومؤسسات ثقافية وأوساطا فنية وهواة جمع الأعمال الفنية حقَّ الاطّلاع على قاعدة البيانات هذه، علاوة على أفراد من الشرطة. ولتسهيل نشر معلومات عن الأعمال الفنية المسروقة بين المكاتب المركزية الوطنية بالطريقة نفسها، يقدم الإنتربول مساعدته إلى إيطاليا لإعداد طلب للحصول على موارد مالية من أجل صياغة رسائل منظّمة بشأن الأعمال الفنية.

سمات البصمة الوراثية

أنشئت قاعدة البيانات هذه في عام 2002 ولم تكن تشتمل حينئذ إلا على سمة بصمة وراثية واحدة، لكنها تتسع منذئذ إذ أضيف إليها في السنوات الخمس الماضية ما معدله نحو 30 سمة يوميا.

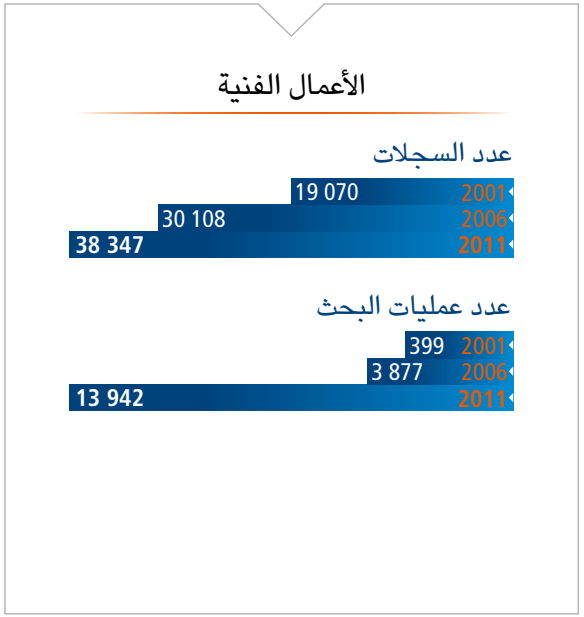

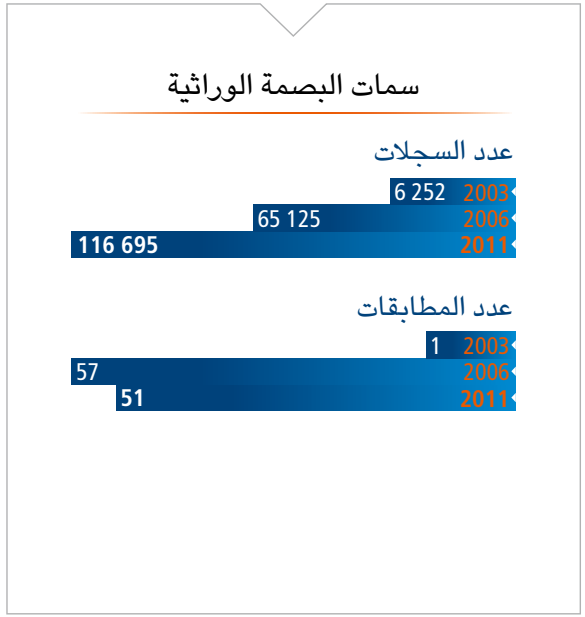

3. الخدمات المقدمة إلى الشرطة

إن الأوضاع في العالم لا تنفك تتغير، فتتاح للمجرمين طرائق جديدة ومبتكرة لارتكاب الجرائم والحيلولة دون كشفها. ورغبة منه في أن يكون في المقدمة، يحرص الإنتربول على أن تمتلك أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم إمكانية الاطلاع فورا على البيانات الجنائية والحصول على الدعم العملي وعلى بيانات الاستخبار اللازمة لوقف المجرمين قبل ارتكاب جرائمهم.

العمليات

اضطلع الإنتربول بالتعاون مع أجهزة الشرطة التابعة لبلدانه الأعضاء بما قدره 29 عملية أثناء عام 2011. ولقد توزعت هذه العمليات على أرجاء العالم كافة واستهدفت طائفة مختلفة من أشكال الجريمة. ونُظم ونُفذ عدد منها مع شركاء معنيين بإنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

مكافحة الأسلحة النارية

أوركا الأولى
10 بلدان في أمريكا الوسطى

مكافحة الجريمة المنظمة

عملية القوقاز المشتركة مع جهاز الدرك الفرنسي
فرنسا

ريلز – مساندة عملية تقودها هنغاريا برئاسة الاتحاد الأوروبي
هنغاريا

دانوبيوس – مساندة عملية تقودها هنغاريا برئاسة الاتحاد الأوروبي
هنغاريا

أوبرا
أمريكا الوسطى

مكافحة المخدرات والأسلحة النارية والكشف عن المركبات الآلية المسروقة

المكتب الإقليمي في هراري

كواشا
تنزانيا وملاوي

كوزو
أنغولا وبوتسوانا وزمبابوي وناميبيا

نكوازي
سوازيلند وليسوتو

مكافحة تهريب البشر

ستوب – مطار كوتونو الدولي
بنن

ستوب – مطار نيروبي الدولي
كينيا

عملية فرونتكس – الإنتربول
إيطاليا

ضبطية مخدرات

عملية كوكير الثالثة

كان الغرض من عملية كوكير الثالثة، التي تقودها منظمة الجمارك العالمية ويساندها الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقف حركة الاتجار بالمخدرات انطلاقا من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر أفريقيا. وتمكنت السلطات أثناء هذه العملية التي امتدت فترة أسبوعين من اعتقال نحو 50 فردا ومصادرة أكثر من 500 كغم من المخدرات التي شملت الكوكايين والهيروين والخشخاش والإكستازي والميثامفيتامين، فضلا عن مسدسات وأدوية مقلدة وسلع ممنوع تصديرها مثل العاج وأعمال فنية ذات بعد ثقافي.

مكافحة الاتجار بالمخدرات

كوكير الثالثة

19 بلدا (غرب ووسط أفريقيا، البرازيل)

المكتب الإقليمي في السلفادور - أول عملية إقليمية لمكافحة المخدرات

أمريكا الوسطى

المكتب الإقليمي في السلفادور - ثاني عملية إقليمية لمكافحة المخدرات

أمريكا الوسطى

إنقاذ أطفال

عملية بيا الثانية

ضم الإنتربول جهوده إلى جهود السلطات الوطنية في غانا لإنقاذ الأطفال ضحايا العمل القسري. وهؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام وسبعة عشر عاما، جيء بهم تهريبا من مناطق أخرى من البلد للعمل على قوارب صيد السمك لفترة كثيرا ما تصل إلى 14 ساعة يوميا. وأنقذت الشرطة الغانية 116 طفلا واعتقلت 30 فردا يُشتبه في أنهم من المتاجرين بالأطفال، ولاحقا أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن بحق 28 منهم.

فيديو

مكافحة الاتجار بالأطفال

عملية بيا الثانية
غانا

باكتو الثانية - بالتنسيق مع لجنة قادة الشرطة في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي
أمريكا الوسطى

باكتو الثالثة - بالتنسيق مع لجنة قادة الشرطة في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي
أمريكا الوسطى

مكافحة الاتجار بالأحياء البرية

عملية ستوكتيك

إن عملية ستوكتيك، التي نُفذت في شهر كانون الأول/ديسمبر بمساندة برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية، رمت إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأجناس المهددة بالانقراض. وعمدت أجهزة إنفاذ القانون في إندونيسيا وتايلند وماليزيا والهند إلى معاينة الأسواق والمطاعم والمحال التجارية للبحث عن الأفراد الذين يتاجرون بالحيوانات البرية المهددة بالانقراض، ولا سيما بيع لحوم الحيوانات البرية لأغراض الاستهلاك البشري. واعتُقل 18 فردا وصادرت السلطات طيورا وحيوانات بحرية مهددة بالانقراض وكميات من العاج والقنافذ البرية ولحوم قط الزباد والخنزير البري.

مكافحة الاتجار بالأحياء البرية

ستوكتيك

إندونيسيا وتايلند وماليزيا والهند

أغذية مخالفة للمعايير

عملية أوبسون

صودرت مئات الأطنان من الأغذية والمشروبات المزيفة التي تخالف المعايير المطلوبة أثناء عملية نُفذت في 10 بلدان أوروبية ونسقها الإنتربول ويوروبول. ومن ضمن المواد المصادرة كميات تخالف المعايير المطلوبة أو مزيفة من زيت الزيتون وصلصة البندورة والأجبان والنبيذ والسمك وثمار البحر والسكاكر. وكانت عملية أوبسون أول عملية تركز حصرا على هذه المنتجات التي تُستهلك يوميا.

مكافحة الجريمة الماسّة بالملكية الفكرية

أتلانتيك

توغو وغانا

أوبسون

10 بلدان في أوروبا

ملاحقة الفارّين

عملية إنفرا – أمريكا الجنوبية

تم أثناء عملية إنفرا – أمريكا الجنوبية اعتقال أو تحديد مكان وجود 60 فردا من الفارين من وجه العدالة، وهذه العملية هي العملية الثالثة التي ينفذها الإنتربول للقبض على الفارين من وجه العدالة والأولى التي تركز على هؤلاء الفارين الذين يُعتقد أنهم مقيمون في منطقة معينة. وقد أُديرت عملية المطاردة هذه من المكتب الإقليمي في بوينس آيرس (الأرجنتين) وشارك فيها أفراد معنيون بإنفاذ القانون من 11 بلدا.

فيديو

البحث عن الفارين

إنفرا – أمريكا الجنوبية

عالمية

تقليد الأدوية

عملية بانجيا الرابعة

أثناء أحدث مراحل عملية بانجيا، شارك ما يربو على 40 بلدا في أسبوع من التحرك العالمي لمكافحة بيع الأدوية المقلدة وغير المشروعة على الإنترنت. فأُغلق زهاء 13 500 موقع إلكتروني وتمت معاينة نحو 45 500 علبة من هذه الأدوية ومصادرة ما يقرب من 8 000 منها و2,4 مليون حبة دواء غير مشروعة ومقلدة متأتية من 48 بلدا. واستهدفت هذه العملية مقدمي خدمة الإنترنت ونظام الدفع الإلكتروني وخدمة إيصال الأدوية.

مكافحة جريمة تقليد المنتجات الصيدلانية

بانجيا الرابعة

عالمية

كوبرا

غرب أفريقيا

آرماتان

غانا

السيارات المسروقة

عملية لاست بوردر

تمكن الإنتربول وأفراد شرطة بولنديون، أثناء تنفيذ عملية لاست بوردر في شهر أيار/مايو على امتداد ثلاثة أيام على طول حدود بولندا الشرقية، من مصادرة 18 سيارة باهظة الثمن كانت قد سُرقت من بلدان في الاتحاد الأوربي. وتم التحقق من آلاف السيارات على حواجز التفتيش، وأمكن بفضل قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات المسروقة والمفقودة العثور على هذه السيارات التي سُرقت من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ولاتفيا والمملكة المتحدة. وصودرت أيضا قطع من سيارات مسروقة.

المركبات الآلية المسروقة

أوتوموتور
هنغاريا

لاست بوردر
بولندا

إيستباوند
أوروبا الغربية والوسطى

أوروكا
بولندا

أوموجا الرابعة
بوروندي ورواندا وكينيا

النشرات والتعاميم على الصعيد العالمي

صدر في عام 2011 أكثر من 10 000 نشرة شملت 7 678 نشرة من النشرات الحمراء التي تصدر بحق الأشخاص المطلوبين. واعتُقل 7 958 فردا في عام 2011، بعضهم بعد إصدار نشرة بحقهم والآخر بعد إصدار تعميم.

توسيع نطاق النشرات لتشمل أفرادا جددا

تم توسيع نطاق أهداف النشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليشمل الأفراد الذي فُرض عليهم حظر السفر بسبب علاقتهم بالحرب الأهلية الليبرية التي امتدت عشر سنوات، علاوة على المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. ومن المتوقع إصدار أولى هذه النشرات في عام 2012. إضافة إلى ذلك، أصدر الإنتربول للمرة الأولى نشرات حمراء باسم المحكمة الخاصة بلبنان لاعتقال أربعة أفراد مطلوبين لصلتهم باغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في عام 2005.

قضايا بارزة

أثمر التعاون الوثيق بين المكتبين المركزيين الوطنيين في رومانيا وإسبانيا ووحدة دعم التحقيقات بشأن الفارّين التابعة للإنتربول عن اعتقال السلطات في شهر تشرين الأول/أكتوبر يوان كلامبارو المعتبر أحد أكبر المتاجرين بالنساء لأغراض البغاء في أوروبا. وكلامبارو هذا، الذي كان قد حُكم عليه بالسجن 13 عاما لتهريب بشر ومخدرات، بقي هاربا من وجه العدالة ثماني سنوات بعد فراره من وطنه رومانيا. وحكم عليه بالسجن للفترة القصوى البالغة 30 عاما.

وعقب الانتفاضات العربية، ساعد الإنتربول على مطاردة الأشخاص المطلوبين لجرائم ارتكبوها أثناء الاضطرابات، ولا سيما في ليبيا. وصدرت نشرات حمراء في حق الزعيم الليبي السابق معمر القذافي وابنيه، سيف الإسلام القذافي والساعدي القذافي، ورئيس المخابرات العسكرية السابق عبد الله السنوسي. وقُتل معمر القذافي لاحقا أثناء المعارك؛ وأُلقي القبض على سيف الإسلام القذافي والسنوسي؛ وما زال الساعدي القذافي متواريا عن الأنظار.

وفي عام 2010، اعتُقل رجل أفغاني بعد مطابقة أجراها الإنتربول لسمات بصمته الوراثية أكدت علاقته بقضيتي اغتصاب واعتداء جنسي في النمسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أُدين في شهر كانون الأول/ديسمبر بالاعتداء جنسيا على امرأتين في الولايات المتحدة ومحاولة الاعتداء على امرأة ثالثة. وكان علي عشقزاي قد فرّ من النمسا بعد اتهامه بارتكاب اعتداءات عنف جنسي في الولايات المتحدة في عام 2004. وأفضى التعاون بين جهازي إنفاذ القانون في البلدين إلى محاكمته.

واعتُقل قرب مدينة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا في شهر حزيران/يونيو جيمس "وايتي" بولغر، وهو أحد أفراد عصابة أمريكية كان على قائمة أكثر المطلوبين لمكتب التحقيقات الفيدرالي. وهذا الشخص البالغ من العمر 81 عاما متهم بقتل 19 شخصا في السبعينيات والثمانينيات حينما كان الزعيم المفترض لعصابة "وينتر هيلّ" في مدينة بوسطن. وكان الإنتربول يطارده كأحد الفارين في إطار عملية إنفرا – أمريكا الجنوبية وأُلقي القبض عليه بعد أن بقي حرا طليقا لفترة 16 عاما.

النشرات والتعاميم

إن نشرات الإنتربول هي بمثابة تنبيهات دولية الغرض منها إبلاغ أجهزة الشرطة في كل البلدان الأعضاء بمعلومات عن الأشخاص المطلوبين والمشتبه في أنهم إرهابيون والمجرمين الخطرين والتهديدات المحتملة والأشخاص المفقودين. أما التعاميم فهي تنبيهات مثيلة للنشرات ويمكن أن تصدر مباشرة عن المكاتب المركزية الوطنية إلى البلدان التي تختارها لتطلب منها تزويدها بمعلومات عن مكان وجود فرد ما أو اعتقاله، أو معلومات إضافية للمساعدة في التحقيقات.

عدد النشرات الصادرة

عدد التعاميم الصادرة

عدد النشرات السارية المتداولة

عدد التعاميم السارية المتداولة

النشرات الحمراء الصادرة
الأشخاص المطلوبون

النشرات الصفراء الصادرة
الأشخاص المفقودون

النشرات والتعاميم

النشرات الزرقاء الصادرة

الأفراد موضع الاهتمام في إطار جريمة ما

النشرات السوداء الصادرة

الجثث المجهولة الهوية

النشرات البنفسجية الصادرة

الأشياء أو الأجهزة أو الوسائل السرية التي يستخدمها المجرمون

النشرات الخضراء الصادرة

التنبيهات ومعلومات الاستخبار المتعلقة بمجرمين خطيرين

النشرات البرتقالية الصادرة

المواد الخطرة أو الأعمال الإجرامية أو الأفعال التي تشكل حتما تهديدا للسلامة العامة

النشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادرة

الكيانات أو الأفراد المرتبطون بتنظيم القاعدة وحركة طالبان المشمولون بقائمة اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

مركز العمليات والتنسيق

يشكّل مركز العمليات والتنسيق صلة الوصل بين الأمانة العامة والمكاتب الإقليمية والمكاتب المركزية الوطنية في البلدان الأعضاء الـ 190. ويعمل موظفوه على مدار الساعة طيلة أيام السنة، ويقدّمون المساعدة باللغات الرسمية الأربع، وهو أول نقطة يتصل بها أي بلد من البلدان الأعضاء يواجه أزمة. وفي عام 2011، فُتح مركز ثان للعمليات والتنسيق في المكتب الإقليمي في بوينس آيرس، ومن المرتقب أن يُفتح مكتب ثالث في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة.

ويتولى المركز تنسيق عمليات تبادل بيانات الاستخبار والمعلومات، وإدارة الأزمات عند وقوع حوادث خطيرة، وعمليات التقصي الفورية في قواعد بيانات الإنتربول، ورصد المصادر المفتوحة والمغلقة لتقييم التهديدات المحتملة، وإسناد العمليات. وفي عام 2011، وفّر المركز الدعم العاجل في إطار 673 قضية وأوفد 16 فريقا متخصصا ضمّت 73 شخصا.

ويمكن إيفاد أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث في غضون ساعات لتقديم المساعدة العاجلة في التحقيقات. وهذه الأفرقة التي تضم خبراء متعددي الاختصاصات توفَد في أغلب الأحيان في أعقاب الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان أو وقوع جرائم خطيرة.

وفي نيسان/أبريل أُوفد إلى ديربان (جنوب أفريقيا) أول فريق للتحرك إزاء الأحداث بعد وقوع عملية قرصنة، وذلك للمساعدة في التحقيقات الجارية بشأن سفينة يونانية أفرج عنها قراصنة صوماليون. وقد تولى الفريق جمع الأدلة المادية، ورفع بصمات الأصابع عن الهاتف الساتلي في السفينة، وأخذ بصمات أصابع وعينات من البصمة الوراثية، وسماع إفادات أفراد الطاقم. وأُرسلت الأدلة إلى سلطات جنوب أفريقيا لفتح تحقيق رسمي.

وتقدّم أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى المساعدة إلى البلدان في تخطيط الترتيبات الأمنية للاجتماعات الدولية أو المباريات الرياضية الكبرى، وتنسيقها وتنفيذها. ويمكن لأي من هذه الأفرقة أن يتحول فورا إلى فريق للتحرك إزاء الأحداث إذا استدعى ذلك أمر طارئ.

وقد أُوفدت أفرقة للدعم في الأحداث الكبرى إلى بنغلاديش وسريلانكا والهند في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل لتوفير المساعدة لهذه البلدان في إطار مباريات كأس العالم للكريكت. وأجرت السلطات 2,8 مليون عملية تقصّ في قواعد بيانات الإنتربول أدّت إلى 150 مطابقة. وتعلقت إحدى هذه المطابقات بالمدعو إقبال محمد، وهو مواطن من ملديف مطلوب لصلته باعتداء إرهابي نُفذ عام 2007؛ وقد أُوقف بعد أن كشف الإنتربول أمره إثر التدقيق في جواز سفره بينما كان مسافرا من باكستان إلى ملديف عبر سري لانكا.

فيديو عن مركز العمليات والتنسيق

أُوفد ستة عشر فريقا متخصصا في عام 2011 :

13 فريقا من أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى

3 أفرقة للتحرك إزاء الأحداث

الأنشطة القائمة على بيانات الاستخبار

يُجري فريق المحللين الجنائيين في الإنتربول تحليلات تكتيكية واستراتيجية لدعم إيفاد الأفرقة إلى الميدان والمشاريع ذات الصلة بالجريمة. ويقدّم المحللون المساعدة أيضا في مجالي التدريب والخبرة الاستشارية. ويعمل معظم هؤلاء المحللين انطلاقا من الأمانة العامة، والهدف المنشود هو أن يعمل انطلاقا من كل مكتب إقليمي محلل واحد على الأقل.

وبهدف دعم أجهزة الإنتربول وبلدانه الأعضاء، أعد المحللون ووزعوا تقارير تحليلية لتقييم التهديدات مثلا وغير ذلك من تقارير الاستخبار المعنية بمنطقة معينة أو بشكل محدد من أشكال الجريمة أو بأحد أساليب الإجرام الجديدة أو بأخطار محدقة بفعاليات معيّنة. ويمكن أيضا إيفاد المحللين الجنائيين إلى الميدان لتقديم المساعدة في العمليات.

الجريمة البيئية

شهد العام المنصرم زيادة في عدد بيانات الاستخبار المتصلة بالجريمة البيئية التي أحيلت عبر قنوات الإنتربول، وأصبح عدد البلدان التي تحيل هذا النوع من المعلومات أكثر من 55 بلدا. ولتمكين موظفي إنفاذ القانون من استخدام هذه المعلومات على الوجه الأمثل، باشر فريق برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية إصدار تقارير استخبار فصلية. ولتوفير المزيد من المعلومات عن مجالات محددة من الجريمة وتحويل بيانات الاستخبار إلى معلومات يمكن أن تستند الأنشطة إليها، أصدر الفريق تحديدا تقريري استخبار معمّقين تعلق أحدهما بتحليل استراتيجي للجرائم المتصلة بوحيد القرن، والآخر بمشروع النفايات الإلكترونية.

مكافحة الاتجار بالمخدرات

عُقد في شهر أيلول/سبتمبر في إطار مشروع وايت فلو الذي يستهدف الكوكايين المهرّب من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا اجتماع ميداني لفريق عامل ضم 44 محققا من 28 بلدا من بلدان العبور والوجهة، من أجل تبادل المعلومات ومناقشة الاستراتيجيات وتنسيق العمليات المستقبلية في هذا الصدد. وكنتيجة لهذا الاجتماع، تمكنت السويد والنرويج من اعتقال منظّمي عمليات تهريب مخدرات مطلوبين في ألمانيا.

أما عملية آيس تريل فتستهدف تهريب مادة الميثامفيتامين من إيران عبر تركيا باتجاه جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد شارك في الاجتماع الميداني الثاني للفريق العامل المعني بهذه العملية 41 فردا من 8 بلدان ومراقبون من منظمات دولية، اجتمعوا لتبادل الخبرة والمشورة بشأن قضايا تهريب محددة. وأصدر الإنتربول "تنبيهات بشأن مخدرات" نتيجة لبيانات الاستخبار التي جُمعت.

استرداد الأصول المالية المسروقة

يعمل الإنتربول عن كثب مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة (ستار) التي يشترك في إدارتها البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتعزز مبادرة ستار الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الفساد، عبر وضع حد للملاذات الآمنة التي تودَع فيها الأموال المتأتية من أعمال الفساد، والعمل مع البلدان النامية ومساعدتها على استرداد الأصول المسروقة في أسرع ما يمكن. وقد أنشأ الإنتربول ومبادرة ستار الشبكة العالمية لجهات الاتصال، وهي شبكة تضم خبراء في مجال استرداد الأصول من أنحاء العالم أجمع. وتتيح الشبكة المذكورة للخبراء تبادل المعلومات، وتشتمل على قاعدة بيانات تضم تفاصيل عن الخبراء الذين يمكن لنظراء لهم محتاجين إلى مساعدة الاتصال بهم ليل نهار. ويمكن الوصول إلى قاعدة البيانات المذكورة عبر شبكة I-24/7.

بينك بانثرز

يساعد مشروع بينك بانثرز أجهزة إنفاذ القانون على كشف هوية المجرمين المنتمين إلى مجموعة بينك بانثرز، وهي شبكة من اللصوص تستهدف محلات المجوهرات الفاخرة، وتحديد أمكنة وجودهم واعتقالهم. وفي عام 2011، أُبلغ الإنتربول بارتكاب أكثر من 40 عملية سطو يمكن أن تكون على صلة بهذه المجموعة. وأظهرت التحليلات ازدياد هذا النشاط الإجرامي في السويد والدانمرك بشكل خاص. واعتقلت البلدان الأعضاء حوالى 90 شخصا مرتبطين بهذه الشبكة الإجرامية، مما أدّى إلى حصول 5 مطابقات على صعيد البصمة الوراثية ومطابقتين على صعيد بصمات الأصابع، وإلى إغناء قواعد بيانات المنظمة بمعلومات قيّمة.

4. بناء القدرات

ظل تعزيز قدرات الأجهزة المحلية لإنفاذ القانون من خلال توفير تدريب لها محدد الهدف وتنفيذ برامج لإنماء مهاراتها واحدا من أهداف الإنتربول الرئيسية. وقد عمدت المنظمة، لرفع مستوى خدمات التدريب التي تقدمها، إلى إقامة شراكات دولية متينة بهدف حشد الخبرات والموارد المتوفرة لدى أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع.

الشراكات الدولية

يعمل الإنتربول بشراكة وثيقة مع العديد من الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بإنفاذ القانون وغيرها، من أجل إقامة علاقات تعاون متينة في مجال مكافحة الجريمة الدولية. ووقّعت اتفاقات تعاون مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهيئة العلوم الصحية في سنغافورة. وبهذه الاتفاقات الجديدة يزيد العدد الإجمالي لاتفاقات التعاون على 70 اتفاقا نافذا اليوم. ويقيم الإنتربول شراكات وثيقة أخرى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واليوروبول، وآسيانابول، ومجموعة الثمانية، وفرونتكس، وأجهزة الشرطة الوطنية.

الأمم المتحدة

اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا لتعزيز جهود مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال من خلال حث جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون مع الإنتربول في التحقيقات الجارية بشأن القرصنة البحرية. وشدد القرار أيضا، في جملة أمور، على ضرورة اعتبار القرصنة جريمة جنائية في مختلف البلدان، ومقاضاة الأفراد الذين ينظمونها أو يمولونها أو يستفيدون منها، وأهمية جمع الأدلة عليها وحفظها.

ويتعاون برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية ومكتب GRID-Arendal التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في النرويج من أجل إدارة مشروع ليف، وهو مشروع دولي منسق لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع والجريمة المنظمة التي تستهدف الغابات. ومن بين أهداف المشروع تحليل نطاق الجريمة التي تستهدف الغابات، ومواقع ارتكابها الأساسية، والمسالك التي تتبعها الشبكات الضالعة فيها، وبنى هذه الشبكات؛ وتقديم الدعم على صعيدي إنفاذ القانون والعمليات؛ وتوفير التدريب؛ وتطوير أفضل الممارسات في هذا المجال.

وشدد الإنتربول، في معرض مشاركته في منتدى أقامته اليونسكو، على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بممتلكات التراث الثقافي. وأقيم هذا المنتدى لإحياء الذكرى الـ 40 لاتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد ملكية الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقلها بطرق غير مشروعة. وشجع الإنتربول البلدان والأجهزة على الاستفادة من قاعدة بياناته للممتلكات الثقافية المسروقة.

الاتحاد الأوروبي

لا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا من شركاء الإنتربول. وقد عُقد اجتماع بين ممثلين عن وزارة العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي والإنتربول ركز على ضرورة تعزيز التعاون فى مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود، وخصوصا في المجالات ذات الأولوية كالاتجار غير المشروع بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، وتقليد المنتجات الصيدلانية، والأعمال الفنية المسروقة. وانصب الاهتمام في هذا الاجتماع على ضرورة منح مراكز مراقبة الحدود في المزيد من البلدان الأوروبية إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة.

وكانت السبل الكفيلة بتعزيز الحدود الافتراضية لأوروبا من أجل حمايتها من التهديد المتفاقم للجريمة السيبيرية وأشكال الجريمة الأخرى التي تُستخدم فيها الإنترنت، موضوع المداولات الأساسي في اجتماع عُقد بين الإنتربول ووزراء من الاتحاد الأوروبي. وقام الإنتربول بتعزيز التعاون مع اليوروبول، ذراع إنفاذ القانون للاتحاد الأوروبي، من خلال إقامة خط اتصال مأمون بينهما. وأقرّت المنظمتان أيضا خطط عمل تنفيذية للتعاون في خمسة مجالات رئيسية هي مكافحة القرصنة البحرية، ومكافحة الإرهاب، وتوفير الأمن في الأحداث العامة الدولية الكبرى، ومحاربة الجريمة السيبيرية، والتصدي لاستغلال الأطفال جنسيا.

التجديد في مجال التدريب

فيديو عن مركز الإنتربول العالمي للموارد

مركز الإنتربول العالمي للموارد

في عام 2011، طلبت البلدان الأعضاء والمنظمات الشريكة فتح أكثر من 500 حساب جديد للوصول إلى مواد التدريب الإلكتروني التي يحتوي عليها مركز الإنتربول العالمي للموارد وإلى الوصلات التي تسمح بتصفّح الوثائق والتقارير والمواقع الإلكترونية لسائر أجهزة إنفاذ القانون والشركاء من القطاع العام. وعرض مركز البحوث التابع للشرطة الكندية توفير التمويل اللازم لإنشاء قسم مخصص لتبادل التكنولوجيا وتطوير مشاريع بحوث معيّنة، ومولت حكومة النرويج مجموعة من وحدات التدريب الإلكتروني المتوفرة على شبكة I-24/7.

بناء القدرات على المدى الطويل

استُحدثت في عام 2011 برامج لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ستستمر عدة سنوات وتشمل مراحل تدريبية أساسية ومتقدمة وميدانية موجّهة إلى المكاتب المركزية الوطنية وأجهزة الشرطة المتخصصة. وتركز إحدى مواد التدريب على تطبيق الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وترمي هذه البرامج إلى إقامة علاقات عمل وطيدة بين الأجهزة على الصعيد الإقليمي وتحسين قدرات الشرطة ومعرفتها بأدوات الإنتربول وخدماته.

النزاهة في مجال الرياضة

تتخطى الرياضة الحواجز الثقافية والسياسية والدينية. ولكن النزاهة فيها معرضة اليوم للخطر بفعل الفساد كالتلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير المشروعة التي غالبا ما يتولاها مجرمون يستغلون هشاشة اللاعبين لتحقيق مكاسب شخصية. وإن شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تقف وراء مشكلة الفساد في مجال كرة القدم تعطي لهذه القضية أبعادا عالمية بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون التي تستهدف ما يجري خارج نطاق عالم الرياضة إلى حد بعيد. وإدراكا منه لضرورة مكافحة شبكات الجريمة على الصعيد العالمي والحفاظ على النزاهة في مجال رياضي يتابعه مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، أطلق الإنتربول مع الهيئة الإدارية في مجال كرة القدم (الفيفا) مبادرة لوضع برنامج عالمي على المدى الطويل في هذا المجال، مع التركيز على الوقاية عبر التثقيف والتدريب والتوعية بحجم المشكلة. وسيتعلم اللاعبون والمدربون والمسؤولون والحكام، من خلال البرامج التدريبية الفردية والإلكترونية، كيفية الكشف عن محاولات التلاعب بنتائج المباريات والتصدي لها والإبلاغ عنها. ولدعم أجهزة إنفاذ القانون، سيوفر هذا البرنامج تدريبا لموظفي الشرطة على كيفية التحقيق في شكاوى التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير المشروعة وفي الوقت ذاته، ستساعد الأبحاث والتحليلات الجارية في هذا المجال على تحديد الاتجاهات الجديدة.

والإنتربول جزء من العدد المتزايد للحكومات والمنظمات والأفراد الذين يتعاونون مع الفيفا في جميع أنحاء العالم لمكافحة الفساد في مجال الرياضة. ويُذكر في عداد هؤلاء مؤسسة نوبل للسلام، وهي شريك مؤسس لمنظمة الشفافية الدولية، ورئيس فريق عامل معني بمكافحة الرشو تابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومدّع عام سابق في المحكمة الجنائية الدولية وأحد كبار المسؤولين السابقين في المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في ألمانيا والإنتربول. وقد وفر الإنتربول في إطار تعاونه مع الفيفا سابقا الدعم الأمني لعدة أحداث نظمها الاتحاد. وعمدنا إلى تنسيق ثلاث عمليات لمكافحة المقامرة غير المشروعة في مباريات في كرة القدم جرت في السنوات الأخيرة في منطقة جنوب شرق آسيا وأسفرت عن كشف مراهنات غير مشروعة زادت قيمتها على بليون دولار، وتوقيف آلاف الأشخاص وضبط ملايين الدولارات النقدية.

مكافحة التلاعب بنتائج المباريات

أشاد الأمين العام للإنتربول، رونالد ك. نوبل، باللاعب الإيطالي سيمون فارينا (إلى اليسار) لرفضه صفقة مربحة تتعلق بالتلاعب بنتيجة مباراة وإبلاغ السلطات المعنية عنها.

إنماء مهارات الشرطة

▲ تدريب على مكافحة القرصنة البحرية في سيشيل

تولى الإنتربول تنسيق ما مجموعه 245 دورة من دورات التدريب المتصلة بالعمليات وحلقات العمل والحلقات الدراسية وغيرها من لقاءات التوعية خلال العام. وكان الهدف من هذه الدورات مساعدة البلدان الأعضاء على فهم دقائق العمل الشرطي الدولي؛ ونقل المعارف والمهارات اللازمة للتصدي لتهديدات الجريمة الناشئة ومنعها؛ وضمان استفادة أجهزة إنفاذ القانون على أفضل وجه من أدوات الإنتربول وخدماته.

وشارك في أنشطة التدريب هذه أكثر من 9 000 من موظفي إنفاذ القانون والشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية.

برامج الشرطة الدولية

يوفر برنامج الإنتربول المتنقل لتدريب الشرطة تدريبا موجّها نحو تلبية الاحتياجات الإقليمية. وقد نُظِّمت في الرياض (المملكة العربية السعودية) في شهر آذار/مارس الدورة الأولى من نوعها باللغة العربية، وحضرها موظفو شرطة من سبعة بلدان. وغطت الدورة مسائل التعاون الشرطي الدولي مع التركيز على الاتجاهات الإقليمية للجريمة. ونُظِّمت دورة ثانية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وقد أجرى الإنتربول هذا التدريب بالشراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، التي وقّع معها اتفاق تعاون لضمان إمكانية استفادة المنطقة العربية بأكملها من موارد التدريب التي تتيحها المنظمة.

ويُعِدّ الإنتربول دورات تدريب للعاملين في المكاتب المركزية الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، عُقدت في سري لانكا دورة التدريب الإقليمية العاشرة لموظفي المكاتب المركزية الوطنية في آسيا وجنوب المحيط الهادئ. واكتسب المشاركون المهارات اللازمة لتقديم خدمات أوسع نطاقا وأكثر فائدة لأجهزتهم الوطنية ونظيراتها الإقليمية.

التعاون في مجال التدريب

وقّع الإنتربول والمكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في ألمانيا إعلان نوايا مشتركا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. والغرض من هذا الاتفاق هو تعزيز الجهود المشتركة للطرفين في مجال تدريب الشرطة من خلال تحسين تبادل المعلومات؛ وإدراج متطلبات الإنتربول في المناهج الوطنية للشرطة؛ والاطلاع المتبادل على أساليب التدريس الفعال؛ وتنسيق تنظيم دورات التدريب والحلقات الدراسية؛ وضمان إطلاع الطلبة باستمرار على أحدث أدوات الإنتربول وخدماته.

القرصنة البحرية

نُظِّمت في أكاديمية الشرطة في سيشيل دورة تدريبية لتحليل بيانات الاستخبار الجنائي من أجل بناء قدرات الشرطة في شرق أفريقيا في مجال مكافحة القرصنة البحرية، حضرها 25 من موظفي إنفاذ القانون من سيشيل وموريشيوس. وقد شارك الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم هذه الدورة لتعزيز قدرات التحليل لدى أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة المذكورة التي تشتد فيها أنشطة القرصنة. واشتملت الدورة على تمارين عملية عن كيفية تحديد أفضل الأساليب لتحليل كميات كبيرة من البيانات الجنائية التي لا بد منها لمكافحة القرصنة البحرية.

الأدلة الجنائية

شارك موظفو شرطة من فيجي وناورو في دورة تدريب نظمتها أكاديمية الشرطة في فيجي واستمرت خمسة أيام بهدف رفع مستوى الوعي بمسرح الجريمة. وتناول التدريب المقدَّم سلسلة الأدلة الجنائية بأكملها، ولا سيما رفع البصمات، وإجراءات حفظ الأدلة بوجه عام، والتحقيق في مسرح الجريمة، وطبيعة وأنماط الأدلة المادية، وبروتوكولات معاملتها.

الجريمة الماسّة بالأحياء البرية

نظّم الإنتربول دورة تدريبية بشأن إنفاذ القانون في مجال الأحياء البرية، صمّمتها وزارة البيئة الكندية وموّلها بشكل أساسي الصندوق الدولي للرفق بالحيوان. وقد استمرت الدورة ستة أيام وشارك فيها 27 موظفا من 11 بلدا من الجنوب الأفريقي، بهدف تحسين الإدارة والتعاون الإقليمي وبسط سيادة القانون في مجال الأحياء البرية ومقاضاة مهربيها في المنطقة. وشملت الموضوعات التي جرى التطرق إليها القانون الدولي المتصل بالأحياء البرية، والتعاون بين الأجهزة، وإدارة المخاطر، وتقنيات الاستجواب، وإجراءات التحقيق، والتشريعات الوطنية.

الأمن السيبيري

نُفذ في عام 2011 برنامجا تدريب جديدان متعلقان بالجريمة السيبيرية. فحلقة الإنتربول التدريبية الأولى المتعلقة بالأمن السيبيري، التي نُظِّمت بالتعاون مع قوات الشرطة السنغافورية، ضمّت ممثلين عن سلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص من 20 بلدا وشملت تمارين عملية لتحليل الاتجاهات، وعروضا عن الأدوات الرقمية للأدلة الجنائية وعن جمع الأدلة وتحليلها. ونُظمت أيضا في أيرلندا دورة تدريب صيفية للمحققين وخبراء القطاع الخاص.

حقوق الملكية الفكرية

نُظِّمت في المكسيك وبوركينا فاسو ونيجيريا سلسلة من دورات التدريب المتعلقة بالجريمة الماسّة بالملكية الفكرية كان محورها تفكيك مجموعات الجريمة المنظمة المتورطة في تصنيع السلع المقلدة وتوزيعها. وشارك في هذه الدورات أكثر من 220 موظفا من أجهزة الشرطة والجمارك والهيئات الناظمة في حوالى 12 بلدا، وتناولت تبيان السبل التي يمكن فيها للجهود الإقليمية الجماعية التأثير في مكافحة هذا الشكل المتفاقم من أشكال الجريمة والتصدي للمجموعات الإجرامية التي تقف وراءه.

مكافحة الأعمال الإرهابية التي تُستخدم فيها المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات

إنّ الاعتداءات الإرهابية التي تُستخدم فيها المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات يمكن أن تخلف عواقب وخيمة وتبعات على المستوى العالمي. وهذا الشكل من أشكال الإرهاب يمثّل خطرا جسيما على السلامة العامة والأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ومن أجل منع ارتكاب الاعتداءات التي تُستخدم فيها هذه المواد، واصل الإنتربول تعزيز أنشطته بإطلاق برنامج شامل لمنع الأعمال الإرهابية التي تُستخدم فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات. ووسّع نطاق أعماله السابقة التي كانت تركز على مكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي والذي تُستخدم فيه المتفجرات، ليأخذ في الاعتبار التهديد المتزايد الذي تطرحه المواد الإشعاعية والنووية.

والنهج المتبع لمنع التهديدات التي تمثلها المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات يقوم على أركان رئيسية ثلاثة هي تحليل بيانات الاستخبار، وتنفيذ برامج منع التوزيع غير المشروع للمواد المذكورة، والتحرك لمواجهة الحوادث المتصلة بها. وبرفع مستوى التوعية لدى الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون وإنماء مهاراتها من خلال التدريب المتخصص، يسعى البرنامج إلى منع ارتكاب اعتداءات بالمواد المذكورة.

وليس بوسع أيّ هيئة مواجهة هذا التهديد بمفردها، لذا يتعاون الإنتربول مع الجهات الرئيسية المعنية في هذا المجال مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإدارة الوطنية للأمن النووي في الولايات المتحدة من أجل تبادل الخبرات وتعزيز قاعدة بيانات مشروع غايغر التابعة للمنظمة، التي تضم حاليا بيانات عن أكثر من 2 500 قضية متصلة بالاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.

ودعما لهذه الجهود، قدّمت مؤسسة سلون إلى الإنتربول هبة تُوفَّر على امتداد ثلاث سنوات بقيمة 1,6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة تطوير البرنامج.

الجريمة السيبيرية

دورة الإنتربول الصيفية للتدريب على مكافحة الجريمة السيبيرية، التي شاركت في تنظيمها جامعة دبلن، فكان هدفها تطوير المعارف النظرية والتطبيقية المتعلقة بتصوير الأقراص الصلبة، وبيانات الأدلة الجنائية، وتقنيات فحص الهواتف المحمولة، وأساليب البحث والضبط، والتحقيقات بشأن الأجهزة اللاسلكية وغير ذلك. وشارك في الدورة محققون وخبراء في الحواسيب والأدلة الجنائية من 21 بلدا.

أفضل الممارسات

البحوث الشرطية

اجتمع مديرو أقسام التدريب في أجهزة إنفاذ القانون في إطار ندوة الإنتربول الـ 18 لتدريب موظفي الشرطة التي عُقدت في تركيا، وتبادلوا أفضل الممارسات في مجالات شتى منها التكنولوجيا والتطوير والبحوث في ميدان التدريب الشرطي، ودور المنظمات الدولية في هذا المجال، والعقبات التي تقف في وجه التعاون الشرطي الدولي. وتلا الندوة اجتماع لفريق عامل ضمّ خبراء في التدريب الشرطي تبادلوا المعلومات عن آخر التطورات في هذا المجال.

تعزيز المكاتب المركزية الوطنية

يتيح برنامج إعادة تنشيط المكاتب المركزية الوطنية للمنظمة فهم احتياجات البلدان الأعضاء فيها بشكل أفضل واعتماد نهج استباقي لتوفير التدريب الضروري أو تقديم المساعدة اللازمة لها. ويتولى البرنامج متابعة أيّ توصيات تُقدَّم إلى مكتب مركزي وطني معيّن بعد قيام موظفين من الإنتربول بزيارته في إطار تبادل الممارسات الجيدة. وأُجري أكثر من 15 زيارة لتنشيط المكاتب المركزية الوطنية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين.

التدقيق الداخلي

لتوفير الدعم الفعال لإدارة موارد الإنتربول، أجريت عمليات تدقيق شتى خلال العام ركزت على الأنشطة الأساسية مثل تدريب الشرطة وإدارة مشاريع جريمة محددة وصيانة المعدات وتصليحها. وتم أيضا التدقيق في سير أعمال المكتب الإقليمي في ياوندي (الكاميرون)، وهو أحدث المكاتب الإقليمية. ويتولى موظف معيّن في كل إدارة من إدارات المنظمة تنسيق عملية تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التدقيق لتحسين الممارسات والفعالية الشاملة، مما يدل على استعداد المعنيين للقيام بهذا التحسين.

المؤتمرات الدولية

حماية الأطفال من الاعتداءات على أنواعها

نظّم فريق الإنتربول للمتخصصين في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال مؤتمرا ضم 190 خبيرا من 52 بلدا لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز حماية الأطفال من الاعتداءات على أنواعها، بما في ذلك الاعتداءات المرتكبة بواسطة الإنترنت، والاتجار. وحدد الفريق الأنشطة المعتزم تنفيذها في المستقبل، ولا سيما توفير الأدوات اللازمة لأجهزة الشرطة المتخصصة، وإنشاء فرق عاملة إقليمية لمساعدة الشرطة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على مكافحة هذه الظاهرة.

استعراض التقدم المحرز في مجال الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلحة النارية

شارك في ندوة الإنتربول حول الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلحة النارية ما يزيد على 200 من الخبراء في علم المقذوفات وعلماء الأدلة الجنائية وموظفي أجهزة إنفاذ القانون وصانعي السياسات في أكثر من 75 بلدا عضوا، وذلك لبحث الاتجاهات والتطورات الدولية في مجال الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلحة النارية، مع التركيز على تبادل بيانات الاستخبار في هذا الصدد. واقترح المجتمعون مجموعة من أفضل الممارسات الموصى بها لتعزيز التصدي لجرائم الأسلحة النارية على الصعيد العالمي.

التعاون الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة الأوروبية الآسيوية

كان تبادل معلومات الاستخبار والتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة الأوروبية الآسيوية محور اجتماع عمل شارك فيه ما يقرب من 50 مسؤولا من 18 بلدا. وتمثلت أهداف هذا الاجتماع، المتصلة بمشروع مليونيوم الذي ينفذه الإنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة، في إقامة شبكة من ضباط الاتصال لتبادل المعلومات وتزويد البلدان الأعضاء بتحليل لبيانات الاستخبار ذات الصلة وتقديم المساعدة لها في إطار التحقيقات.

اقتراح إنشاء فرقة عمل معنية بمكافحة الاتجار بالبشر

في الاجتماع الأول للضباط المتخصصين في مكافحة الاتجار بالبشر، اقترح مندوبو 8 بلدان من أمريكا الجنوبية إنشاء فرقة عمل إقليمية لتكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات. وقد عُقد الاجتماع في مكتب الإنتربول الإقليمي في بوينس آيرس (الأرجنتين).

منع الإرهاب الإشعاعي والنووي

شهد المؤتمر إطلاق وحدة الإنتربول المعنية بمكافحة الإرهاب الإشعاعي والنووي وضمّ أكثر من 200 مندوب عن 60 بلدا وعن الشركاء الوطنيين والدوليين اجتمعوا لمناقشة السبل الكفيلة ببناء قدرات الشرطة من أجل منع ارتكاب اعتداءات تُستخدَم فيها الأسلحة البيولوجية. وشدد المؤتمر أيضا على تعزيز الشراكات بين أجهزة إنفاذ القانون وأبرز المنظمات المعنية بأمن المواد الإشعاعية والنووية.

تطبيق تقنيات علوم الأدلة الجنائية لمكافحة الجريمة البيئية

شارك محققون ومدعون عامون وخبراء في علوم الأدلة الجنائية من 17 بلدا في هذا المؤتمر الذي اشترك في تنظيمه وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة وشهد إطلاق مشروع جديد للإنتربول يُعنى بالأدلة الجنائية المتعلقة بجرائم تلويث البيئة، ووفّر للخبراء منبرا لمناقشة الأساليب الجديدة المعتمدة في علوم الأدلة الجنائية وتحديد المعايير لمقاضاة مرتكبي الجرائم البيئية.

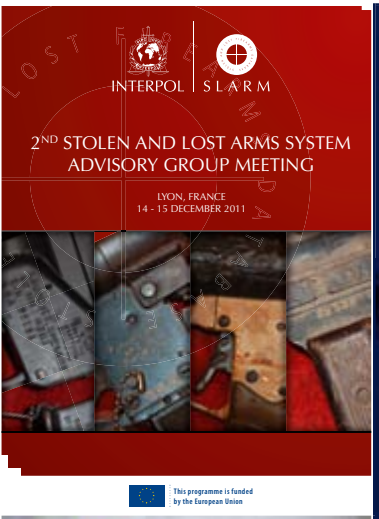
INTERPOL
SLARM
2ND STOLEN AND LOST ARMS SYSTEM ADVISORY GROUP MEETING
LYON, FRANCE
14 - 15 DECEMBER 2011
This programme is funded by the European Union

INTERPOL
29th
Meeting of the Specialist Group on Crimes against Children
Lyon, France 5-7 September 2011

مبادرة
سعيا لتسهيل تبادل المعارف والخبرات على الصعيد العالمي بين موظفي إنفاذ القانون والمنظمات الشريكة، تولى الإنتربول تنسيق عدد من المؤتمرات الدولية في عام 2011 وشارك فيها. وقد عُقدت هذه المؤتمرات في أنحاء العالم أجمع وغطت مجموعة واسعة من مجالات الجريمة.

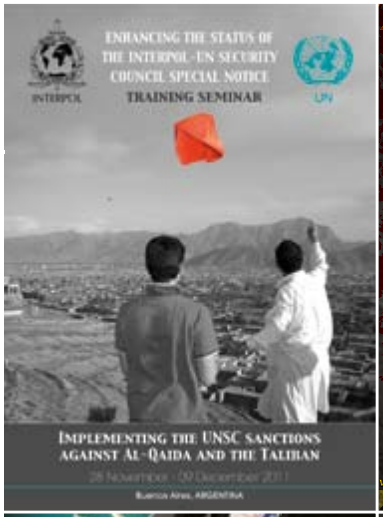
ENHANCING THE STATUS OF THE INTERPOL-UN SECURITY COUNCIL SPECIAL NOTICE TRAINING SEMINAR
IMPLEMENTING THE UNSC SANCTIONS AGAINST AL-QAIDA AND THE TALIBAN
Buenos Aires, ARGENTINA

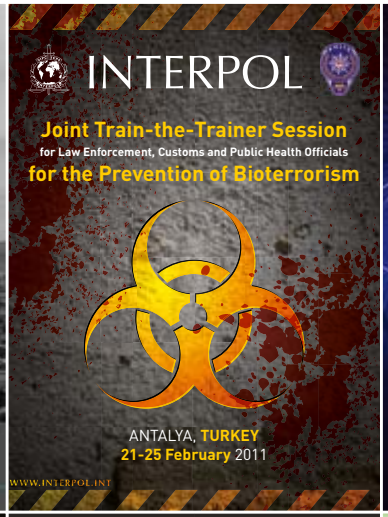
INTERPOL
Joint Train-the-Trainer Session
for Law Enforcement, Customs and Public Health Officials
for the Prevention of Bioterrorism
ANTALYA, TURKEY
21-25 February 2011
WWW.INTERPOL.INT

INTERPOL
TEMASEK POLYTECHNIC
1st Cyber-security Training Workshop
1er Atelier de formation sur la cybersécurité
1er Taller de Formación sobre Seguridad Informática
Singapore, 6-7 July 2011

INTERPOL
INTERPOL GLOBAL RADIOLOGICAL AND NUCLEAR TERRORISM PREVENTION CONFERENCE
CONFERENCIA MUNDIAL DE INTERPOL SOBRE PREVENCIÓN DEL TERRORISMO RADIOLÓGICO Y NUCLEAR
CONFÉRENCE MONDIALE D'INTERPOL SUR LA PRÉVENTION DU TERRORISME RADIOLOGIQUE ET NUCLÉAIRE
INTERPOL CBRNe PROGRAMME

INTERPOL
INTERPOL TRAINING COURSE
on the Implementation of the United Nations Al-Qaida/Taliban Sanctions Regime
Kuala Lumpur, Malaysia
28-31 March 2011
WWW.INTERPOL.INT

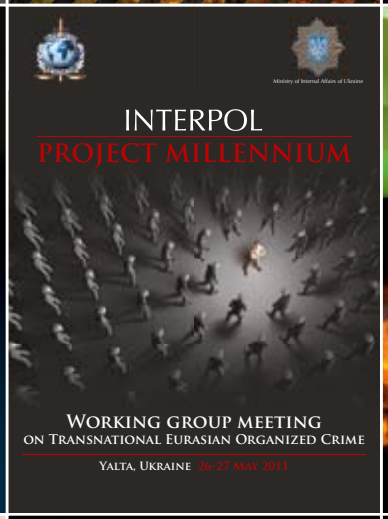
Ministry of Internal Affairs of Ukraine
INTERPOL
PROJECT MILLENNIUM
WORKING GROUP MEETING
ON TRANSNATIONAL EURASIAN ORGANIZED CRIME
YALTA, UKRAINE 26-27 MAY 2011

INTERPOL
PROJECT BAOBAB
Réunion du Groupe de travail opérationnel sur le terrorisme pour l'Afrique centrale
Yaoundé (Cameroun)
14 et 15 décembre 2011

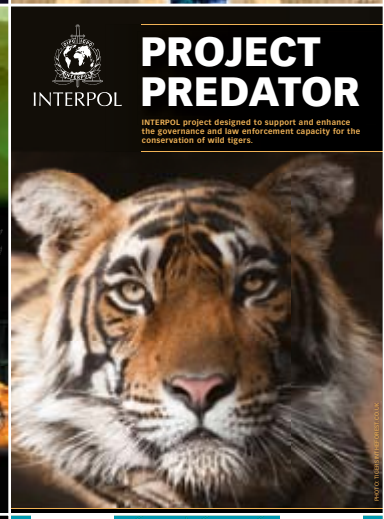
INTERPOL
PROJECT PREDATOR
INTERPOL project designed to support and enhance the governance and law enforcement capacity for the conservation of wild tigers.

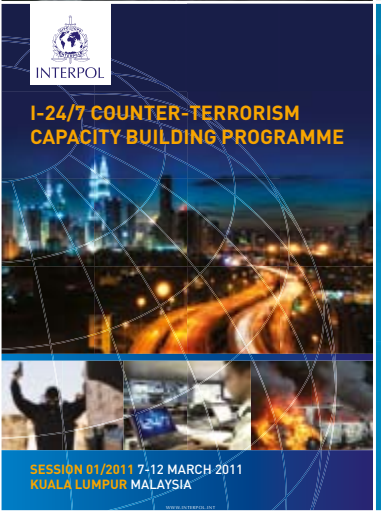
INTERPOL
I-24/7 COUNTER-TERRORISM CAPACITY BUILDING PROGRAMME
SESSION 01/2011 7-12 MARCH 2011
KUALA LUMPUR MALAYSIA

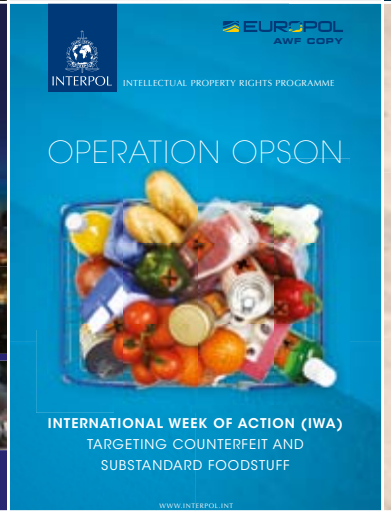
INTERPOL
EUROPOL
AWF COPY
INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS PROGRAMME
OPERATION OPSON
INTERNATIONAL WEEK OF ACTION (IWA)
TARGETING COUNTERFEIT AND SUBSTANDARD FOODSTUFF
WWW.INTERPOL.INT

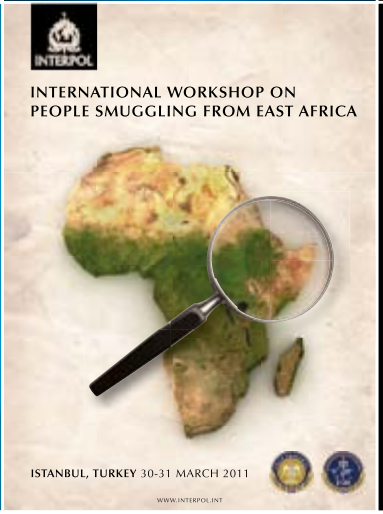
INTERPOL
INTERNATIONAL WORKSHOP ON PEOPLE SMUGGLING FROM EAST AFRICA
ISTANBUL, TURKEY 30-31 MARCH 2011
WWW.INTERPOL.INT

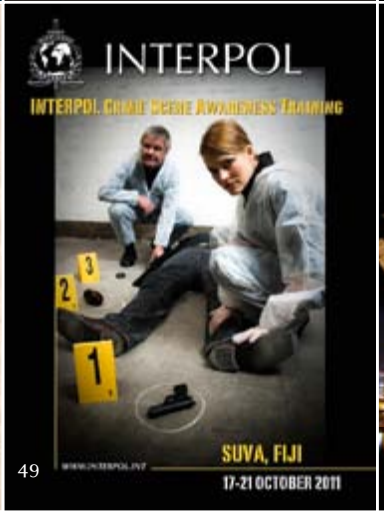
INTERPOL
INTERPOL Crime Scene Awareness Training
SUVA, FIJI
17-21 OCTOBER 2011
WWW.INTERPOL.INT

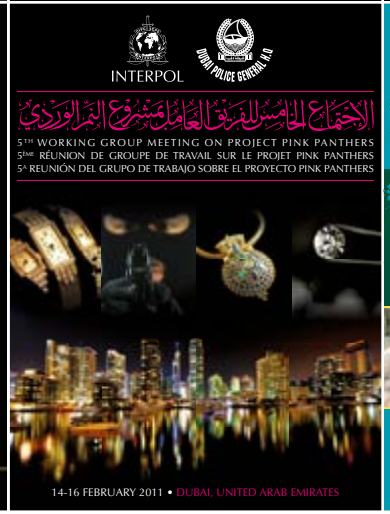
INTERPOL
DUBAI POLICE GENERAL H.Q.
الاجتماع الخامس للفريق العامل لمشروع النمر الوردي
5TH WORKING GROUP MEETING ON PROJECT PINK PANTHERS
5ÈME RÉUNION DE GROUPE DE TRAVAIL SUR LE PROJET PINK PANTHERS
5ª REUNIÓN DEL GRUPO DE TRABAJO SOBRE EL PROYECTO PINK PANTHERS
14-16 FEBRUARY 2011 • DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES

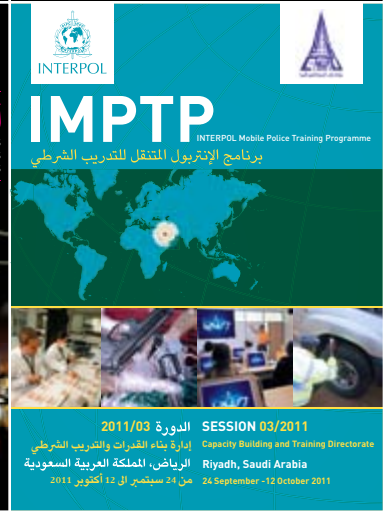
INTERPOL
IMPTP
INTERPOL Mobile Police Training Programme
برنامج الإنتربول المتنقل للتدريب الشرطي
SESSION 03/2011
Capacity Building and Training Directorate
Riyadh, Saudi Arabia
24 September -12 October 2011
الدورة 2011/03
إدارة بناء القدرات والتدريب الشرطي
الرياض، المملكة العربية السعودية
من 24 سبتمبر الى 12 أكتوبر 2011

٥. المالية

ترد في مجموعة من الجداول المالية أدناه عائدات التشغيل التي أتاحت للمنظمة تنفيذ أنشطتها خلال عام 2011؛ وتخضع هذه الجداول لتدقيق خارجي وتتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية.

خلاصة الوضع المالي

بلغت إيرادات الإنتربول التشغيلية 60 مليون يورو للسنة المالية 2011، أسهمت البلدان الأعضاء بنسبة 84 في المائة منها معظمها في شكل مساهمات نظامية (83 في المائة). والإيرادات المتعلقة بمشاريع ممولة من الخارج أو المتأتية من مؤسسات خاصة و/أو شركات تجارية لها نفس أهداف أو اهتمامات المنظمة مثّلت نسبة 13 في المائة من الإيرادات الإجمالية. أما الإيرادات الأخرى والمبالغ المستردة فقد بلغت نسبتها 3 في المائة من المجموع.

وبلغ إجمالي نفقات التشغيل العادية للمنظمة 58 مليون يورو، شكّلت تكاليف الأجور العنصر الرئيسي منها إذ بلغت نسبتها 63 في المائة من المجموع، تليها تكاليف السفر والمؤتمرات (12 في المائة)، ونفقات الصيانة (4 في المائة)، وتكاليف الغير والتكاليف الأخرى وتكاليف تشغيل المباني وتكاليف الاتصالات المرتبطة بمنظومة الاتصالات العالمية للإنتربول I-24/7 التي بلغت 3 في المائة لكل منها، ثم المصروفات المكتبية وتكاليف الموظفين الأخرى (2 في المائة). وشكّلت نفقات الاهتلاك 8 في المائة من المجموع.

وشهد أداء المنظمة المالي خلال عام 2011 فائضا أُضيف إلى صناديق الاحتياطي المتراكم للمنظمة. واستهلكت مشاريع الاستثمار مبلغ 4 ملايين يورو من الموارد المالية. وارتفعت النقدية ومكافِئات النقدية خلال العام، ويرجع ذلك أساسا إلى ازدياد عدد المشاريع الممولة من الخارج التي نفذتها المنظمة وزيادة خصوم المعاشات التقاعدية للموظفين. بيد أنّ هذه الزيادة قابلتها جزئيا زيادة في الاستثمارات الطويلة الأجل وفي المبالغ المستحقة الدفع للمنظمة. وارتفعت الذمة المالية والاحتياطيات – الممثلة بمختلف الصناديق – بمقدار 2,1 مليون يورو مقارنة بالسنة السابقة بسبب الفائض في عام 2011.

وتخضع الجداول المالية الواردة في الصفحات التالية – بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في الذمة المالية، وبيان التدفقات النقدية لتدقيق خارجي، وهي تلخص الوضع المالي للمنظمة وأداءها في عامي 2011 و2010. وتُعَدّ هذه البيانات المالية، قدر الإمكان، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الحالات التي لم تلحظ فيها هذه المعايير معيارا محددا، استُخدمت معايير المحاسبة الدولية.

وقد أُعدت هذه البيانات المالية على أساس الاستمرارية، وفقا للعرف القديم العهد الذي يستخدم المحاسبة على أساس الاستحقاق. وتتقيد جميع المعاملات بالنظام المالي للمنظمة.

بيان الوضع المالي بتاريخ:

(بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2011	31 كانون الأول/ ديسمبر 2010	
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومكافِئات النقدية	34 356	28 283	
مبالغ مستحقة القبض من حسابات أخرى ومدفوعات مسددة مسبقا	4 046	3 290	
المساهمات النظامية المستحقة القبض	4 139	3 053	
المخزون	509	717	
مجموع الأصول الجارية	43 050		35 343
الأصول غير الجارية			
المساهمات النظامية غير الجارية المستحقة القبض	159	154	
الاستثمارات	12 095	8 059	
الأصول غير المادية	1 781	2 061	
المنشآت والممتلكات والمعدات	18 250	19 297	
الأصول الجاري امتلاكها	1 561	1 126	
مجموع الأصول غير الجارية	33 846		30 697
مجموع الأصول	**76 896**		66 040
الخصوم			
الخصوم الجارية			
المبالغ المستحقة الدفع	(5 386)	(6 786)	
الإيرادات المقبوضة مسبقا	(644)	(462)	
إيرادات المشاريع المؤجلة	(12 612)	(4 690)	
الخصوم المتصلة بالموظفين	(3 513)	(3 251)	
مجموع الخصوم الجارية	(22 155)		(15 189)
الخصوم غير الجارية			
الخصوم المتصلة بالموظفين	(8 781)	(7 067)	
مجموع الخصوم غير الجارية	(8 781)		(7 067)
مجموع الخصوم	(30 936)		(22 256)
مجموع الأصول الصافية	**45 960**		43 784
الذمة المالية			
احتياطي تمويل الاستثمار	21 592	22 484	
صناديق الاحتياطي المتراكم	24 368	21 300	
مجموع الذمة المالية	**45 960**		43 784

بيان الأداء المالي للسنة المالية المنتهية في:

(بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2011	31 كانون الأول/ ديسمبر 2010	
إيرادات التشغيل			
المساهمات النظامية	49 636		48 615
تمويل المكاتب الإقليمية	815		815
التبرعات	581		586
المبالغ المسددة والمستردة	1 220		1 189
الإيرادات المالية	645		204
إيرادات أخرى	7 700		7 424
صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف	(103)		(36)
مجموع إيرادات التشغيل	**60 494**		58 797
مصروفات التشغيل			
تكاليف الأجور	36 826		36 300
التكاليف الأخرى للموظفين	1 143		1 181
تكاليف تشغيل المباني	2 019		1 973
الصيانة	2 189		2 045
الاجتماعات والمهام	7 256		9 158
مصروفات المكاتب	1 106		1 712
تكاليف الاتصالات	1 512		1 661
تكاليف الغير وتكاليف أخرى	1 397		2 631
نفقات عامل الاهتلاك	4 870		4 417
مجموع مصروفات التشغيل	**(58 318)**		(61 078)
الفائض/(العجز) المسجل للعام	**2 176**		(2 281)

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في:

(بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2011	31 كانون الأول/ ديسمبر 2010
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
فائض/(عجز) أنشطة التشغيل العادية	2 176	(2 281)
الحركات غير النقدية		
نفقات الاهتلاك	4 870	4 417
تسوية الإيرادات المالية	(36)	(59)
تسوية (الربح)/الخسارة في بيع الأصول	66	31
تسوية لتوفير اعتماد لإجازات الموظفين	135	273
تسوية لتوفير اعتماد في إطار النظام الداخلي لتعويض فقدان الوظيفة غير الطوعي	11	298
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة الدفع	(1 400)	1 938
الزيادة/(النقص) في الإيرادات المدفوعة مسبقا	182	(344)
الزيادة/(النقص) في إيرادات المشاريع المؤجلة	7 922	1 594
الزيادة/(النقص) في الخصوم الجارية المتصلة بالموظفين	110	144
الزيادة/(النقص) في الخصوم غير الجارية المتصلة بالموظفين	1 720	1 855
(الزيادة)/النقص في المخزون	208	(82)
(الزيادة)/النقص في المبالغ المستحقة القبض من حسابات أخرى وفي المبالغ الجارية المدفوعة مسبقا	(756)	788
(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية الجارية المستحقة القبض	(1 086)	(507)
(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية غير الجارية المستحقة القبض	(5)	346
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	14 117	8 411
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مشتريات أنشطة الاستثمار	(4 000)	(8 000)
مشتريات الأصول الثابتة	(4 079)	(4 689)
مبيعات الأصول الثابتة	35	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(8 044)	(12 689)
صافي الزيادة/(النقص) في النقدية ومكافِئات النقدية	**6 073**	(4 278)
النقدية ومكافِئات النقدية في بداية الفترة	28 283	32 561
النقدية ومكافِئات النقدية في نهاية الفترة	34 356	28 283
حركة النقدية ومكافِئات النقدية	**6 073**	(4 278)

بيان التغييرات في الذمة المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2011

(بآلاف اليورو)

	احتياطي تمويل الاستثمار	صناديق الاحتياطي المتراكم	المجموع
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2010، كما ورد سابقا	**22 484**	**21 157**	**43 641**
تسويات السنة السابقة		143	143
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2010، معاد بيانُه	**22 484**	**21 300**	**43 784**
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في بيان الأداء المالي، وهو (صافي) نفقات الاستثمار الممولة من صناديق الاحتياطي المتراكم	(892)	892	
صافي (العجز)/الفائض المسجل للعام		2 176	2 176
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2011	**21 592**	**24 368**	**45 960**

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

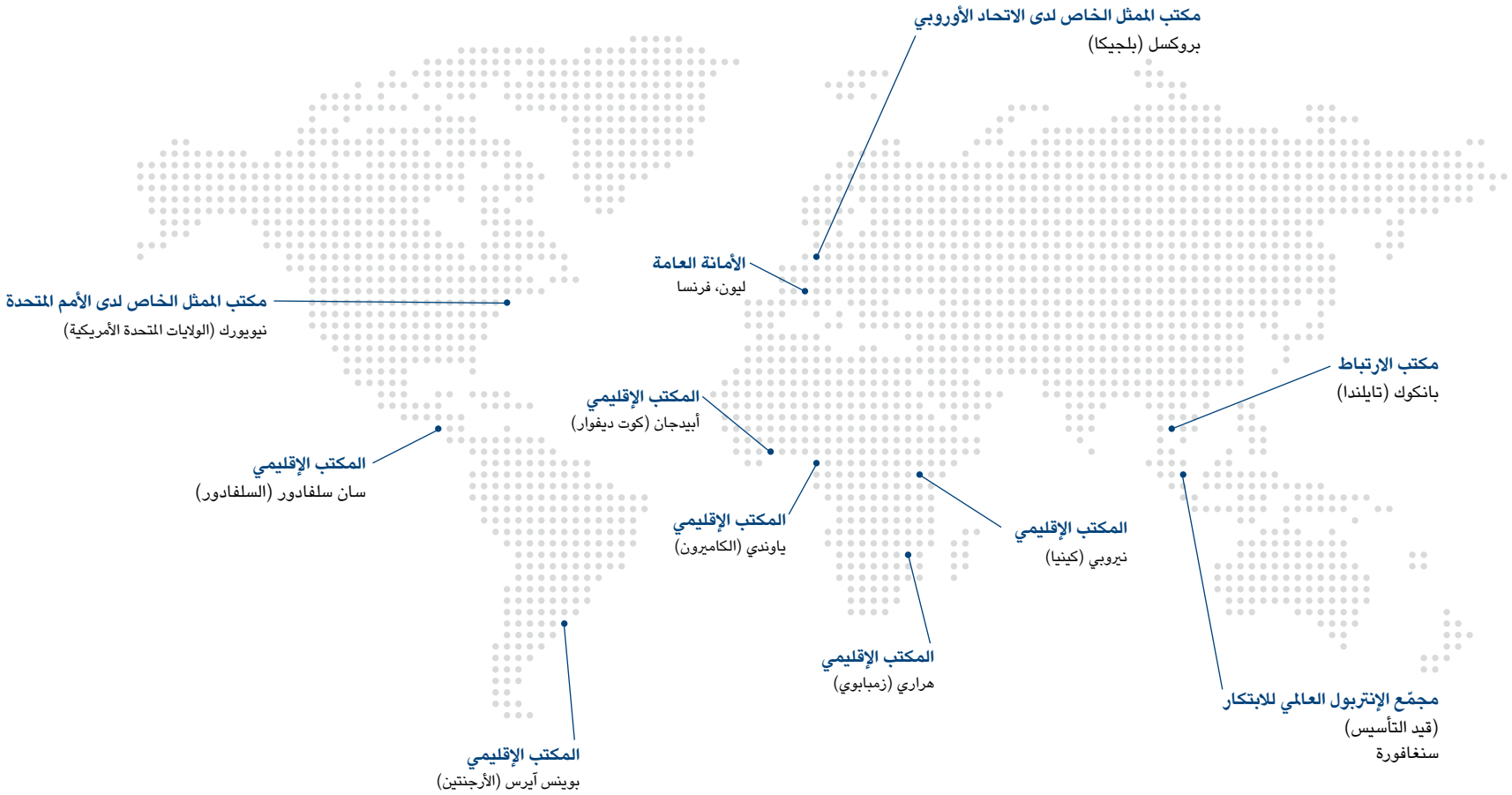

حقوق التأليف والنشر – الإنتربول 2012

مصادر الصور: الإنتربول، وكالات إنفاذ القانون، iStockphoto ؛ Thomson Reuters

طُبع هذا التقرير على ورق مصنوع من أخشاب مصدرها غابات تدار وفقا لمبدأ الاستدامة.

IMPRIMERIE DELTA

PEFC
PEFC/10-31-1409

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا،بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمنا. والبنية التحتية المتطورة جدا للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة تساعد في مواجهة تحديات الإجرام المتنامية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون.

ويسعى الإنتربول لضمان حصول أجهزة الشرطة في أنحاء العالم كافة على الأدوات والخدمات اللازمة لها لتأدية مهامها بفعالية. ويوفر تدريبا محدد الأهداف ودعما متخصصا لعمليات التحقيق، ويضع بتصرف الأجهزة المعنية بيانات مفيدة وقنوات اتصال مأمونة.

وهذه المجموعة المتنوعة من الأدوات والخدمات تساعد عناصر الشرطة في الميدان في إدراك توجهات الإجرام على نحو أفضل، وتحليل المعلومات، وتنفيذ العمليات، وفي نهاية المطاف توقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين.

وتقع الأمانة العامة للإنتربول في ليون (فرنسا)، وتعمل على مدار الساعة، طيلة أيام السنة. ولدى المنظمة أيضا سبعة مكاتب إقليمية في العالم، ومكتب يمثلها لدى الأمم المتحدة في نيويورك وآخر يمثلها لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ولدى كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب مركزي وطني يعمل فيه موظفو إنفاذ قانون وطنيون على مستوى عال من الكفاءة والتدريب.

WWW.INTERPOL.INT

تويتر
@INTERPOL_HQ

يوتيوب
INTERPOLHQ

INTERPOL General Secretariat | 200, quai Charles de Gaulle | 69006 Lyon | France | Tel: +33 4 72 44 70 00 | Fax: +33 4 72 44 71 63